شرحُ نصوص مُختارة

من الكتاب والسنّة وكلام الأئمّة

الجُزءُ الثّالث

قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
[الزّمر: ٦٢]

اختيار وشرح

أ.د/ أحمد بن صالح الزهراني

عضو هيئة التدريس بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

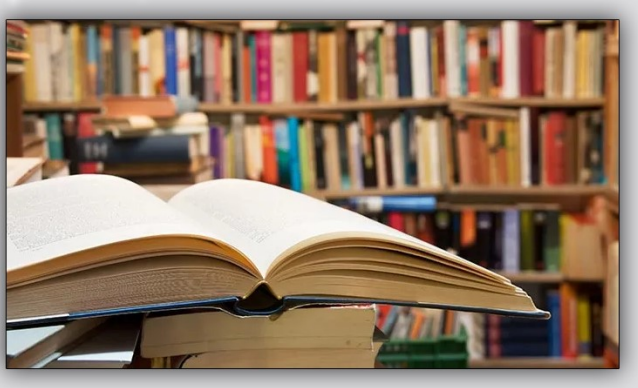

(ربيع الأوّل) ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤ مـ

المزيد من كتب الدكتور
أحمد الزهراني

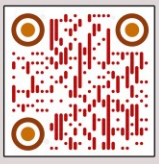

المزيد من الكتب
على المنصّة

جميع الحقوق محفوظة

منصة أوراق عربية – www.aawraq.com
أحد مشاريع مؤسسة الأوراق الثقافية للنشر الإلكتروني.
ترخيص وزارة الإعلام رقم (١٤٩٨٣٧)
موقعها الجغرافي: جدة - المملكة العربية السعودية
جوّال: (٩٦٦٥٣٦٩٣١٥٥٦+)
البريد الإلكتروني للمؤسسة والمنصة: tinfo@aawraq.com

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة المنصة (أوراق عربية)
حقوق النشر الخاصة بالكتاب محفوظة للمؤلف

تنبيه
الآراء المنشورة في الكتاب تعبر عن رأي المؤلف ومنصة (أوراق عربية) لا تتحمل أي مسؤولية أدبية أو قانونية

شرحُ نُصوص مُختارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمدُلله، نحمدُه تعالى ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمّا بعد:

فهذا هو الجزء الثّالث من سلسلة (**شرح نصوص مختارة .. من الكتاب والسنة وكلام الأئمّة**)، الذي يتناول شرح قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾.

وهذه السلسلة هي مجموعة أبحاث تجمعت عندي، فآثرت أن أنظمها في سلسلة بهذا العنوان، ليكون الانطلاق في طرق المسائل العلمية من نصوص الوحي أو من كلام أئمّة السف وأهل العلم في الدين عقيدة وشريعة.

وحرصت أن لا تكون خليّة من جديد إما في ترتيب، أو جمع نصوص، أو توجيه كلام، ونحو ذلك كما قال السّبكي: «وأنا دائماً أستهجن ممّن يدّعي التّحقيق من العلماء إعادة ما ذكره الماضون، إذا لم يضم إلى الإعادة تنكيتاً عليهم، أو زيادة قيدٍ أهملوه، أو تحقيقٍ تركوه أو نحو ذلك مما هو مرام المحققين،... إنّما الحَبْر من يملي عليه قلبه ودماغه»[1].

وقد اخترت أن تكون متوسطة بين الاختصار المخل والتطويل الممل، صالحة لصغار الطلبة من أمثالي، تاركا التطويل والإسهاب لمن مكّنهم الله من وديان العلم وشعابه، من أهل الدراية بالعلم بالكتاب والسنة.

ولم أثقله بكثرة التراجم والحواشي، بل كل ما يُستغنى عنه مما ليس من صميم البحث فإني أدعه لفطنة القارئ ودرايته، الذي أظنه لا يخفى عليه ولا يصعب أن يجده في مظانه من المصادر، خاصة مع توفر محركات البحث وخزائن الكتب الإلكترونية.

أسأل الله تعالى أن لا يحرمني أجره، وأن يكفيني أَشَره وبطَره، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أ.د/ أحمد بن صالح الزهراني

https://prof-ahmadza.com/

azahrany@gmail.com

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٩٩ـ١٠٠) بتصرف.

(٣)

قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾

[الزُّمَر: ٦٢]

الحمدلله، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل الله، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسروله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا، أمّا بعد:

فهذا هو الجزء الثالث من سلسلة (شرح نصوص مختارة)، والكلام فيه عن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزُّمَر: ٦٢][1]، والمسائل المتعلقة بها وفق ما فهمه سلف هذه الأمّة رضوان الله تعالى عليهم.

ومسائل هذه الآية تدور حول صفة الخلق لله تعالى، وكيف فهمها السّلف، وكيف آمنوا بهذه الصفة مع الإشارة إلى أقوال من خالفهم وضلّ في هذا الباب، ولكني آثرت أن اقدم بفصل فيه مفردات هذه الاية لأنّ مفرداتها هي نفسها مؤثرة في بعض مسائل العلم وخاصة الاعتقاد، اسأل الله ينفع به وأن يجعله ذخرا ليوم الحساب.

(١) وقد تكررت في مواضع أخرى في القرآن.

الفصل الأوّل: شرح مفردات الاية

لفظ الجلالة (الله).

أمّا لفظ الجلالة (الله) فقال الأزهري: «أَلِهَ: جلّ وعزّ، قَالَ اللَّيْث: بلغَنا أنَّ اسْم الله الْأَكْبَر هُوَ: الله لَا إلاه إلاّ الله وَحده.

قَالَ: وَتقول الْعَرَب: الله مَا فَعلتُ ذَاك، تُرِيدُ: وَالله مَا فعلتُه.

قَالَ: والتَّأَلُّه: التعبُّد، وَقَالَ رؤبة:

... سَبَّحْنَ واسْتَرجعنَ من تألُّهِي

قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيل: (الله)، لَا تُطرح الألفُ من الِاسْم، إِنَّمَا هُوَ الله على التّمام.

قَالَ: وَلَيْسَ من الْأَسْمَاء الَّتِي يجوز مِنْهَا اشتقاق فِعْل، كَمَا يجوز فِي الرَّحمن الرّحيم.

وَأَخْبرنِي المنذريُّ عَن أبي الْهَيْثَم أَنه سَأَلَهُ عَن اشْتِقَاق اسْم الله فِي اللُّغة، فَقَالَ: كَانَ حقُّه (إلاهٌ)، أُدخلت الألِف وَاللَّام عَلَيْهِ للتعريف فَقيل: (الْإِلَه)، ثمَّ حَذفت العربُ الهمزةَ استثقالاً لَهما، فلمّا تركُوا الهمزةَ حَوّلوا كسرتها فِي اللَّام الَّتِي هِيَ لَام التَّعْرِيف، وَذَهَبت الهمزةُ أصلا فَقيل: (أَلِلَاه)، فحرَّكوا لامَ التَّعْرِيف الَّتِي لَا تكون إلاّ سَاكِنة، ثمَّ الْتَقَى لامان متحرِّكَتان فأدغَموا الأولى فِي الثَّانِيَة، فَقَالُوا: (الله)، كَمَا قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الْكَهْف: ٣٨]: مَعْنَاهُ لكنْ أَنا.

ثمَّ إِن الْعَرَب لمّا سَمِعوا (اللهمّ) قد جرَت فِي كَلَام الخَلق توهَّمُوا أنّه إِذا أُلْقِيت الألفُ وَاللَّام من الله كَانَ الْبَاقِي لاه، فَقَالُوا لَا هُمَّ، وَأنْشد:

لَا هُمَّ أَنْتَ تَجبُر الكَسيرا...أنتَ وهبْت جِلَّةً جُرْجُورا

وَيَقُولُونَ: لاهِ أَبوك، يُرِيدُونَ لله أَبوك، وَهِي لَام التَّعَجُّب يُضْمِرون قَبلها: اعجَبُوا لِأَبِيهِ مَا أَكْمَله، فيَحذِفونَ لامَ التعجّب مَعَ لَام الِاسْم، وَأَنْشد لِذي الإِصْبع:

لاهِ ابنَّ عمِّي مَا يَخا فُ الحادثاتِ من العَواقبْ

قَالَ أَبُو الْهَيْثَم: وَقد قَالَت الْعَرَب: (بِسم الله) بِغَيْر مدّة اللَّام وحذفِ مَدَّةِ لاهِ، وَأَنْشد:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ من أَمر الله... يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّة المُغِلَّه

وَأَنْشد أَبُو الْهَيْثَم أَيْضا:

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ... على هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولُها

إِنَّمَا هُوَ (لله إِنَّك)، فحذَف الْألف وَاللَّام فَقَالَ: لاهِ إِنَّك، ثمَّ ترك همزَة إِنَّك، فَقَالَ: لَهِنَّك.

وَقَالَ الآخر:

أبائنةٌ سُعْدَى نَعَمْ وتُماضِرُ... لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التَّهاجُر

يَقُول: لاهِ إِنَّا، فَحذف مدَّة لاه، وَترك همزَة إِنَّا.

قَالَ الْفراء فِي قَول الشَّاعِر: (لَهِنَّك)، أَرَادَ لإِنَّك، فأبدل الهمزَة هَاء، مِثل هَراق المَاء وأَراق.

قَالَ: وأَدخَل اللَّام فِي (إِنّ) لليَمِين، وَلذَلِك أجابَها بِاللَّامِ فِي: لَوَسِيمة.

قَالَ أَبُو الْهَيْثَم: وسمعتُ الثورِيّ يَقُول: سمعتُ أَبَا زيد يَقُول: قَالَ لي الكسائيّ: أَلَّفتُ كتابا فِي مَعَاني الْقُرْآن، فقلتُ لَهُ: أسمعتَ "الحمدُ لَاهِ رَبِّ الْعَالمين؟" فَقَالَ: لَا، فَقلت: فاسمَعْها.

قلتُ: لَا يجوز فِي الْقِرَاءَة إِلَّا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: ٢] بِمدَّة اللَّام، وَإِنَّمَا يقرأُ مَا حَكَاهُ أَبُو زيد الأعرابُ ومَن لَا يَعرِف سُنة القِراءة.

وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَم: فَـ(الله) أصلُه إلاه، قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المُؤْمِنُونَ: ٩١].

قَالَ: وَلَا يكون إلاهاً حَتَّى يكون معبوداً وَحَتَّى يكون لعابده خَالِقاً، ورازقاً، ومدبِّراً، وَعَلِيهِ مُقتدِراً، فَمن لم يكن كَذَلِك، فَلَيْسَ بإلاه، وَإِن عُبِد ظُلْماً، بل هُوَ مخلوقٌ ومُتعبَّدٌ.

قَالَ: وأصل (إلاه): (وِلاه)، فقلِبت الْوَاو همزَة، كَمَا قَالُوا: للوِشاح إشاح، وللوِجاج إجاج، وَمعنى (وِلَاه): أَنّ الخلْق إِلَيْهِ يَوْلَهون فِي حوائجهم، ويَفزعون إِلَيْهِ فِيمَا يُصيبُهم ويَفزَعون إِلَيْهِ فِي كل مَا يَنوبُهم كَمَا يَوْلَه كلُّ طِفْل إِلَى أمه.

وَقد سَمَّت العربُ الشمسَ لمّا عَبَدُوها: إلاهة.

وَقَالَ عُتيبة بنُ الْحَارِث اليَربوعيّ:

تَرَوَّحْنا من اللَّعْباء عَصْراً... فَأَعْجَلْنَا الإلاهة أَن تَؤُوبَا

وَكَانَت العَرَب فِي جَاهِلِيَّتهَا يَدعُون مَعبُوداتهم من الْأَصْنَام والأَوْثان: آلِهَة، وَهِي جمعُ (إلاهة).

قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الْأَعْرَاف: ١٢٧]، وَهِي أصنامٌ عَبَدها قومُ فِرْعَوْن مَعَه.

ورُوِي عَن ابْن عَبَّاس أَنه قَرَأَ: ﴿ويذَرَك وإلَاهتَك﴾ ويُفسِّره: وعِبادَتك. واعتلّ بأنّ فِرْعَوْن كَانَ يُعبَد وَلَا يَعْبُد وَالْقِرَاءَة الأولى أَكثر وأشهَر، وَعَلَيْهَا قراءةُ الْأَمْصَار.

وروى أَبُو الْعَبَّاس عَن عَمْرو عَن أَبِيه أَنه قَالَ: (الإلاهَةُ): الحيَّة، قَالَ: وَهِي الْهَلَال.

قلت: فَهَذَا مَا سمعناه فِي تَفْسِير اسْم (الله)واشتقاقه»[1].

وقال الكرماني: «من غريب ما ذُكِرَ في لفظ (الله) عزّ اسمه: أنَّ أصله (لاها) بالسريانية، حذف الألف من آخره وزيد الألف واللام في أوله.

وقريب منه عند النحاة قول من قال: إلى أنه اسم علم غير مشتق.

ومن عجيب ما ذكر فيه، ما حكاه أبو القاسم بن حبيب في تفسيره عن جماعة: أن أصل (الله)، هاء الكناية، وذلك أنَّهم أشاروا إليه بما وضع في نفوسهم من دلائل الفطرة، إذْ لم يعلموا له اسماً موضوعاً، ثم أدخلوا على الكناية لام الملك، فصار له يعنون له الخلق والأمر، ثم مدّوا بها أصواتهم تعظيماً وتفخيماً، فقالوا: لاه، ثم وصلوا بلام المعرفة فصار (الله).

واعتماد المحققين على قول سيبويه: أحدهما: أنَّ أصله إِلَه.

والثاني: أن أصله ل ي هـ "لَيه" وقوله - سبحانه -: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ [الزُّخرُف: ٨٤] يشهد للقول الأول، وقراءة من قرأ - وإن كانت شاذة - تشهد للقول الثاني، وهي: ﴿في السماء لاه وفي الأرض لاه﴾.

(١) تهذيب اللغة (٤/ ٩١).

وما حكاه أبو زيد: ﴿الحمد لاه رب العالمين﴾، يحتمل الوجهين، لأنّ أصله لله حذف الجار اكتفاءً بدليل عمله عليه، وهو الجر، وحذف لام التعريف، لأنَّ حذف التنوين يدل عليه، وبقي (لاه)، يجوز أنْ يكون من القول الأول بعد حذف الهمزة، ويجوز أنْ يكون من الثاني.

ويختص اسم الله تعالى بأشياء لا يشاركه فيها غيره من أسماء الله سبحانه، ولا من سائر الأسماء:

أحدها: أنْ ينادى بـ(يا)، والاسم إذا كان فيه الألف واللام ينادى بـ(يا أيها).

والثاني: قطع أَلِفه في باب النداء أيضاً، نحو: يا ألله بقطع الألف.

والثالث: زيادة الميم المشددة في آخر - اللهم - عوضاً عن ياء النداء، وقد تحذف الألف واللام مع الميم، قال الشاعر:

لا هُمَّ إنَّ عامرَ بن الجَهمَ..

والرابع: إدخال التاء عليه في القسم، نحو: (تالله)، ولا يجوز (تالرحمن) ولا غيره.

الخامس: أنْ يبقى بعد حذف الجار مجروراً، وذلك في القسم أيضاً تقول: الله ما فعلت كذا.

والسادس: تفخيم اللام إذا انفتح ما قبله أو انضم، نحو: إنّ الله، ويضرب الله، ومن القراء من يفخمه من الكسرة أيضاً، وقد ذكرت هذا مشروحاً في شرح كتاب "الغاية"، ولا يجوز تفخيم اللام في شيء سوى (الله) إلّا شاذا.

وقول من قال أصله (ولاه) غير مرضي عند النحاة، لأنه لا دليل لقائله عليه»[1].

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٩٥).

وقال ابن كثير: «(الله) عَلَمٌ على الرب تبارك وتعالى، يقال: إنه الاسم الأعظم؛ لأنه يوصف بجميع الصفات، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٢٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٤]، فأجرى الأسماء الباقية كلها صفات له، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وفي الصحيحين، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "**إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة**"(١).

وهو اسم لم يُسَمّ به غيره تبارك وتعالى؛ ولهذا لا يعرف في كلام العرب له اشتقاق من (فعَل) و (يفْعَل)، فذهب من ذهب من النحاة إلى أنه اسم جامد لا اشتقاق له، وقد نقل القرطبي عن جماعة من العلماء منهم الشافعي، والخطابي، وإمام الحرمين، والغزالي وغيرهم، وروي عن الخليل، وسيبويه، أن الألف واللام فيه لازمة، قال الخطابي: ألا ترى أنك تقول: يا الله، ولا تقول: يا الرحمن، فلولا أنه من أصل الكلمة لما جاز إدخال حرف النداء على الألف واللام.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٢٦٧٧).

وقيل: إنه مشتق، واستدلوا عليه بقول رؤْبَة بن العَجّاج:

لله در الغانيات المُدّه ... سبحن واسترجعن من تألهي

فقد صرح الشاعر بلفظ المصدر، وهو التأله، من أله يأله إلاهة وتألهاً، كما روي أن ابن عباس قرأ: ﴿ويذرك وَإِلاهَتَك﴾ قال: عبادتك، أي: أنه كان يُعْبَد ولا يَعْبُد، وكذا قال مجاهد وغيره.

وقد استدل بعضهم على كونه مشتقا بقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الأنعام: ٣] أي: المعبود في السماوات والأرض، كما قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ونقل سيبويه عن الخليل: أن أصله: (إلاه)، مثل (فِعال)، فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة، قال سيبويه: مثل الناس، أصله: أناس، وقيل: أصل الكلمة: لاه، فدخلت الألف واللام للتعظيم وهذا اختيار سيبويه. قال الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني

قال القرطبي: بالخاء المعجمة، أي: فتسوسني، وقال الكسائي والفراء: أصله: الإله حذفوا الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية، كما قال: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[الكهف: ٣٨] أي: لكن أنا، وقد قرأها كذلك الحسن.

قال القرطبي: ثم قيل: هو مشتق من ولَه: إذا تحير، والوله ذهاب العقل؛ يقال: رجل والِه، وامرأة ولْهى، وماء موله: إذا أرسل في الصحاري، فالله تعالى تتحير أولو الألباب والفكر في حقائق صفاته، فعلى هذا يكون أصله: (ولاه)، فأبدلت الواو همزة، كما قالوا في وشاح: أشاح، ووسادة: أسادة.

وقال فخر الدين الرازي: وقيل: إنه مشتق من ألهت إلى فلان، أي: سكنت إليه، فالعقول لا تسكن إلا إلى ذكره، والأرواح لا تفرح إلا بمعرفته؛ لأنه الكامل على الإطلاق دون غيره قال الله تعالى: ﴿أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] قال: وقيل: من لاه يلوه: إذا احتجب، وقيل: اشتقاقه من أله الفصيل، إذ ولع بأمه، والمعنى: أن العباد مألوهون مولعون بالتضرع إليه في كل الأحوال، قال: وقيل: مشتق من أله الرجل يأله: إذا فزع من أمر نزل به فألهه، أي: أجاره، فالمجير لجميع الخلائق من كل المضار هو الله سبحانه؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وهو المنعم لقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وهو المطعم لقوله: ﴿وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤] وهو الموجد لقوله: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وقد اختار فخر الدين أنه اسم علم غير مشتق البتة، قال: وهو قول الخليل وسيبويه وأكثر الأصوليين والفقهاء، ثم أخذ يستدل على ذلك بوجوه:

منها: أنه لو كان مشتقاً لاشترك في معناه كثيرون، ومنها: أن بقية الأسماء تذكر صفات له، فتقول: الله الرحمن الرحيم الملك القدوس، فدل أنه ليس بمشتق، قال: فأما قوله تعالى: ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] على قراءة الجر فجعل ذلك من باب عطف البيان، ومنها قوله تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، وفي الاستدلال بهذه على كون هذا الاسم جامداً غير مشتق نظر، والله أعلم.

وروي عن الخليل بن أحمد أنه قال: لأن الخلق يألهون إليه بنصب اللام وجرها لغتان، وقيل: إنه مشتق من الارتفاع، فكانت العرب تقول لكل شيء مرتفع: لاها، وكانوا يقولون إذا طلعت الشمس: لاهت.

وأصل ذلك (الإله)، فحذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة، فالتقت اللام التي هي عينها مع اللام الزائدة في أوّلها للتعريف فأدغمت إحداهما في الأخرى، فصارتا في اللفظ لاماً واحدة مشددة، وفخمت تعظيما، فقيل: الله»[1].

قال العلامة بكر أبوزيد «للعلامة محمد صديق حسن خان – رحمه الله تعالى – بحث مهم، في عدم مشروعية الذكر بالاسم المفرد (الله)، وأنه لا أصل له في الكتاب، ولا في السنة، ولا في أقوال الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من أهل القرون المفضَّلة.

وهناك نصوص يحتجون بها ولا دلالة فيها:

منها قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[الأنعام: ٩١]، وحديث أنس رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: "**لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض: الله الله**" رواه مسلم[2].

والمراد بهذين النصين قوله: (لا إله إلا الله) على طريق الإشارة».

(١) أول تفسير الفاتحة.

(٢) صحيح مسلم (١٤٨).

ومنها حديث: أسماء بنت عميس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: "**ألا أُعلمكِ كلمات تقوليهن عند الكرب: الله، الله ربي لا أُشرك به شيئاً**"(١)، وهذا ليس مفرداً، بل مضاف، إما تقديراً أو تصريحاً»(٢).

لفظ (الخلق)

تدور معاني لفظ (خلق) وما تصرف منه حول ثلاثة أوجه: التقدير، والابتداع، والملاسة.

أما التقدير فمنه قولهم: خلقت الأديم للسقاء، إذا قدرته، ومنه قول بعضهم:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـض القوم يخلق ثم لا يفري (٣)

ومن ذلك الخلق، وهي السجية، لأن صاحبه قد قدر عليه، وفلان خليق بكذا، وأخلق به، أي: ما أخلقه، أي: هو ممن يقدر فيه ذلك، والخلاق: النصيب، لأنه قد قدر لكل أحد نصيبه.

والخلق في كلام العرب: ابتِداُع الشيء على مثال لم يسبق إليه، وأصل (الخَلْق): التقدير، فهو باعتبار تقدير ما منه وجودها وبالاعتبار للإيجاد على وفق التقدير خالق، وكل شيء خلقه الله

(١) أخرجه أبو داود (١٥٢٥) من طريق عبد الله بن داود الخُريبي، والنسائي في الكبرى (١٠٤٠٨) وابن ماجه (٣٨٨٢).

(٢) معجم المناهي اللفظية (ص١٢٠).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني (٥٢٠ – ٦٠٩ م) أحد أشهر شعراء العرب وحكيم الشعراء في الجاهلية من قصيدة: (لمن الديار بقنة الحجر) ونسبه عامة من استشهد به من النحويين، كما في الكامل (٢/ ٦٩) وكتاب سيبويه (٢/ ٣٧).

فهو مبتدئه على غير مثال سبق إليه، قال أبو بكر بن الأنباري: «الخلق في كلام العرب على ضربين، أحدهما: الإنشاء على مثال أبدعه، والآخر: التقدير»[1].

وأما المِلاسة فكما قيل: صخرة خلقاء، أي: ملساء، ويقال: اخْلَولَق السحاب: استوى، ورسم مخلولق، إذا استوى بالأرض، والمخلق: السهم المصلح، ومن هذا الباب أخلق الشيء وخَلِق، إذا بَلِي، وأخلقته أنا: أبليتُه، وذلك أنه إذا أخلق املاسّ وذهب زئبره[2].

والقرآن استخدم هذه المفردة في مواردها، فجاء بمعنى الخلق والإيجاد من غير أصل ولا مثال سابق، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام: ١]، أي: أبدعهما، بدلالة قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٧].

وجاء بمعنى إيجاد الشيء من شيء سابق، كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [النساء: ١]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ ١٤ وَخَلَقَ ٱلۡجَآنَّ مِن مَّارِجٖ مِّن نَّارٖ﴾ [الرحمن: ١٤-١٥]، وقال على لسان عيسى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وقال كذلك: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي﴾ [المائدة: ١١٠].

واستعمله كذلك في الكذب كما في قوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾ [العنكبوت: ١٧].

وكل موضع استعمل الخلق في وصف الكلام فالمراد به الكذب، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]، وقوله: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٞ﴾ [ص: ٧].

---

(١) تهذيب اللغة (٧/ ١٦).

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ١٧٣)، والزئبر كما قال في القاموس: «ما يظهر من دَرْز الثوب».

والخَلْق يُقال في معنى المخلوق، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١].

والخلق بالفتح والخلق بالضم في الأصل واحد، كالشرب والشرب، والصرم والصرم، لكن خص الخلق بالهيئات والأشكال والصور المدركة بالبصر، وخص الخلق بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾ [القلم: ٤].

والخلاق: ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخلقه، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ [البقرة: ١٠٢][1].

لفظة (كُلّ)

قال أبو البقاء الحنفي:«كلمة (كُلّ) اسم لجميع أجزاء الشّيء للمذكر والمؤنث، ويقال: كلّ رجل، وكلّ امرأة، وكلّهنّ منطلق ومنطلقة، وقد جاء بمعنى (بعض) وهو ضد، ولا يجوز إدخال الألف واللّام عليه لأنّه لازم الإضافة، إلّا إذا كان عوضاً عن المضاف إليه نحو (الكُل) تقديره كلّه، أو يراد لفظه كما يقال: (الكُل) لإحاطة الأفراد.

و(كُلّ): اسمٌ لاستغراق أفراد المنكر نحو: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾[الطور: ٢١] والمعرّف المجموع نحو: "كُلّ العالمين حادث" وأجزاء المفرد المعرّف باللّام نحو: "كُلّ الرجل" يعني كلّ أجزائه.

وإن لم تكن نعتاً لنكرة، ولا تأكيداً لمعرفة، بأن تلاها العامل جازت إضافتها، فإذا أضيفت إلى المنكر تفيد عموم الأفراد فيكون تأسيساً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا﴾

(١) انظر لما سبق: مفردات القرآن للراغب (١/ ٣٢٠).

[الإسراء:١٢] ويجب في ضميرها مراعاة معناها نحو: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢] و﴿كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ﴾[الحج:٢٧].

وإذا أضيفت إلى المعرّف باللّام تفيد عموم الأجزاء، ويجوز في الضّمير العائد إليها مراعاة لفظها في التّذكير والإفراد، ومراعاة معناها، وكذا إذا قطعت عن الإضافة نحو: ﴿كُلٌّ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[الإسراء:٨٤] ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾[النمل:٨٧].

وإذا أضيفت إلى ما لا يعلم منتهاه فإنّما تتناول أدناه عند أبي حنيفة فيما يجري فيه النزاع كالبيع، والإجازة، والإقرار، وغير ذلك، فلو قال: "لِفُلان عَلَيّ كل درهم"، يلزمه درهم، لا في غيره كالتزوّج، ولو قال: كل امرأة أتزوّجها فهي طالق؛ تطلق كل امرأة يتزوّجها على العموم، ولو تزوج امرأة مرّتين لم تطلق في المرة الثّانية، ويجعل كل فرد كان ليس معه غيره، لأن كلمة (كُلّ) إذا دخلت على النكرة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشّمول، دون التّكرار، ويسمى هذا (الكل) إفرادياً.

ولو قال: (أنت طالق كل التطليقة) يقع واحدة لأنّ كلمة (كُلّ) إذا دخلت على المعرفة أوجبت عموم أجزائها، ولو قال: (كل تطليقة)، تقع الثّلاث لأنّها أوجبت عموم أفرادها، ويسمى هذا الكل مجموعياً.

و(كُلّ) من ألفاظ الغيبة، فإذا أضيف إلى المخاطبين جاز لك أن تعيد الضّمير إليه بلفظ الغيبة مراعاة للفظه، وأن تعيده بلفظ الخطاب مراعاة لمعناه فتقول: كلّكم فعلوا[1].

(١) وجاز: "كُلّكم فعلتم".

وحيث وقعت في حيّز النّفي بأن سبقتها أداته أو فعل منفي نحو: (ما جاءني كل القوم)، و(كل الدّراهم لم آخذ)، لم يتوجّه النّفي إلّا لسلب شمولها فيفهم إثبات الفعل لبعض الأفراد ما لم يدل الدّليل على خلافه، نحو: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٣] مفهومه إثبات المحبّة لأحد الوصفين، لكن الإجماع على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

وحيث وقع النّفي في حيّزها كما في قوله عليه الصلاة والسلام في خبر ذي اليدين: "كل ذلك لم يكن"[1] توجّه إلى كل فرد كذا ذكره البيانيون.

... وقد يستعمل (كُلّ) في الخصوص عند القرينة كما تقول: "دخلت السّوق فاشتريت كل شيء" وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾ [طه:٥٦].

والكلّ المجموعي شامل للأفراد دفعة، وهو في قوّة البعض.

والكلّ الإفرادي شامل للأفراد على سبيل البدل يعني على الانفراد إذا دخل التّنوين على مدخول (كُلّ) فالكل إفرادي.

وقد تكون (كُلّ) للتكثير والمبالغة دون الإحاطة وكمال التّعميم كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس:٢٢] ويقال: "فلان يقصد كل شيء، أو يعلم كل شيء"، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل:٢٣]، ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ﴾

(١) صحيح مسلم (٥٧٣).

[هود:١٢٠]والمعنى: وكل نبأ نقصه عليك من أنباء الرّسل ما نثبت به فؤادك فلا يقتضي اللّفظ قصّ أنباء جميع الرّسل»[(١)].

قال الزجاج: «وقوله: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [النمل:١٦] المعنى أوتينا من كل شيء يجوز أن يؤتاه الأنبياء والنّاس وكذلك قوله: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ أي من كل شيء يؤتاه مثلها وعلى هذا جرى كلام النّاس، يقول القائل: قد قصد فلاناً كل أحدٍ في حاجته. المعنى قصده كثير من الناس.

وقوله: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ معناه وأوتيت من كل شيء تعطاه الملوك ويؤتاه الناس».

قال ابن جني: «ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ولم تؤت لِحْيَة ولا ذَكراً، ووجه هذا عندي أن يكون مما حذفت صفته حتى كأنه قال: وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة؛ ألا ترى أنها لو أوتيت لحية وذكراً لم تكن امرأة أصلاً، ولما قيل فيها: أوتيت، ولقيل أوتي.

ومثله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر:٦٢] وهو سبحانه شيء، وهذا مما يستثنيه العقل ببديهته، ولا يحوج إلى التشاغل باستثنائه؛ ألا ترى أن الشيء كائناً ما كان لا يخلق نفسه، كما أن المرأة لا تُؤتَى لحيةً ولا ذَكراً».

(١) بحذف واختصار من "الكليات" (ص٧٤٢).

قلت: لا حاجة للاستثناء بالعقل لأن الخطاب بمثل هذه الصيغة لا يُفْهِم شمولاً مطلقاً، فمن قال والله لأقتلن كل أحد فلا يشمل ذلك قتل نفسه، كما قال أبو حيان: «قال بعض العلماء: إن قيل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، يدلّ اشتماله وعمومه على أنّه خالقٌ لنفسه، قيل له: هذا باطلٌ لأنه بمنزلة قولك: خالفت النّاس كلّهم، وأنت لا تريد أنّك خالفت نفسك»[1].

وقال ابن سيده: «وفي التنزيل: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٢٣] أراد: وأوتيت من كل شيء شيئاً، وليس قول من قال: إن معناه: أوتيت كل شيء بِحَسن؛ لأن بلقيس لم تُؤتَ كلّ شيء، ألا ترى إلى قول سليمان للهدهد: {ارجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها} [النمل: ٣٧]، فلو كانت بلقيس قد أوتيت كل شيء لأوتيت جنوداً تقابل بها جنود سليمان».

قال الصحاري: «وقد تأتي (كُلّ) لجميع الأشياء وللبعض، فمن جميع الأشياء قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر:٦٢]، و ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، و ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن:٢٦].

وأما البعض فقوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ في قصة بلقيس. قال ابن عباس: يعني مما في أرضها. وقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف:٢٥]، ولم تدمر الأشياء كلها وإنما دمرت ما أمرت بتدميره دون غيره.».

قال السبكي: «من المبالغة التعبير بالصفة العامة فى موضع الخاصة، كقوله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزُّمَر:٦٢]قال: وكقول القائل: أتانى الناس ولعله لا يكون أتاه إلا

(١) البصائر والذخائر(٨ / ١٥٩).

خمسة، فاستكثرهم وبالغ فى العبارة عنهم. قلت: هذا صحيح، إلا أن التقييد بالخمسة لا أدرى مستنده فيه، وقد أطلق الناس على واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وأريد نعيم بن مسعود على ما ذكره جماعة على أن الشافعى رضى الله عنه نص على أن اسم الناس يقع على ثلاثة فما فوقها، وأن المراد بالناس فى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ أربعة»[(١)].

وقال الجرجاني: «التخصيص: هو قَصْرُ العلم على بعض منه، بدليل مستقل مقترن به، واحترز بالمستقل عن الاستثناء، والشرط، والغاية، والصفة؛ فإنها -وإن لحقت العلم- لا يسمى مخصوصاً، وبقوله: "مقترن" عن النسخ، نحو: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾؛ إذ يعلم ضرورة أن الله تعالى مخصوص به»[(٢)].

وقال الكفوي أبو البقاء: «التّخصيص: قَصْرُ العامّ على بعض ما يتناوله عند الشّافعيّة؛ وأمّا عند الحنيفة فهو القصْر عليه بدليلٍ مستقلٍّ لفظيّ مُقارِن، احترز بـ(مستقلّ) عن الصّفة والاستثناء والشّرط والغاية، وبـ(لفظيّ) عن المقتضي، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ فالله تعالى مخصوص منه وتخصيص العام بدليل العقل جائز عند عامّة الفقهاء، وجاز ذلك عند العامّة إلى أن يبقى منه واحد، كاستثناء ما زاد على الواحد من لفظة العموم، وجاز ذلك أيضاً في موضع الخبر، بدليل ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٢٣]»[(٣)].

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢/ ٢٦٣).

(٢) التعريفات (ص٥٣).

(٣) «الكليات (ص٢٨٤).

قلت: ما قاله غير صحيح، بل الصحيح أنّ هذه الألفاظ ليست بمعنى مطلق واحد نحتاج معه إلى التخصيص بدلالة العقل، بل التخصيص مفهوم من الخطاب نفسه، أعني أنّ الخطاب نفسَه لا يعطي العموم الذي فهمه أمثال الكفوي، لأنّ المتكلم بمثل هذا لا يقصد نفسه ولا يُدْخِل نفسَه في الخطاب، فالشّمول في مثل هذه العبارة مقيد بالمقصود منها، وهو ما يفهمه السامع، فإذا قال قائل: أنا حملت كلّ الناس أو قتلت أو أعطيت ونحو هذا فهو قطعاً لا يقصد دخول نفسه في لفظ (كُلّ) هنا، إلاّ بقرينة تبين هذا.

ولهذا لم يتوقف الصحابة ولا أي ممن سمع القرآن منه ﷺ في تقبل هذه الكليات دون أن يشكل عليهم ما يذكر المتكلم، وليس ذلك كما قلنا لأنّهم استثنوا الخالق بالعقل بل لأنّ (كُلّ) في كل خطاب لها مفهومها الخاص الذي هي حقيقة فيه.

لفظة (شيء)

قال الراغب في المفردات: «الشَّيْءُ قيل: هو الذي يصحّ أن يُعلم ويخبر عنه، وعند كثير من المتكلّمين هو اسمٌ مشترك المعنى، إذ استعمل في الله وفي غيره، ويقع على الموجود والمعدوم.

وعند بعضهم: الشَّيْءُ عبارة عن الموجود، وأصله: مصدر شَاءَ، وإذا وصف به تعالى فمعناه: شَاءَ، وإذا وصف به غيره فمعناه المُشِيءُ».

وقال الزمخشري في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة:٢٠]: «والشيء: ما صحّ أن يُعلم ويُخبر عنه، قال سيبويه- في ساقة الباب المترجم بباب

مجارى أواخر الكلم من العربية-: "وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى؟"[1].

والشيء: مُذكّر، وهو أعمّ العام: كما أن اللهَّ أخص الخاص يجرى على الجسم والعرض والقديم، تقول: شيء لا كالأشياء، أي: معلوم لا كسائر المعلومات، وعلى المعدوم والمحال».

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾[الأنعام:١٩]: «الشيء أعمّ العامّ، لوقوعه على كل ما يصح أن يُعلَم ويُخبر عنه، فيقع على القديم، والجُرم، والعَرَض، والمحال، والمستقيم، ولذلك صحّ أن يقال في الله عز وجل: "شيء لا كالأشياء"، كأنك قلت: معلوم لا كسائر المعلومات».

وقال الحميري: «الشيء: كل ما صَحَّ أَنْ يُعلم ويُخبر عنه فهو: شيء.

و(شيء) أعمُّ الأسماء كلها، وهو على ضربين: معدوم وموجود، وقال بعضهم: لا يُسَمّى المعدوم شيئاً، وذلك لا يصح، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف:٢٣] فسماه شيئاً قبل أن يُوجد»[2].

وقال السمين الحلبي: «الشيء عند العلماء هو الذي يصح أن يُعلَم ويخبر عنه، وعند كثير من المتكلمين هو اسمٌ مشترك المعنى إذا استُعمل في الله وفي غيره، يقع على الموجود والمعدوم،

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٢).

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٦ / ٣٥٩٤).

وعند بعض المتكلمين لا يقع إلا على الموجود دون المعدوم، وأما المستحيل فليس بشيء وفاقاً»[1].

وقال ابن حجر الهيتمي المكي:«والشيء لغةً عند أكثر أئمّتنا: ما يصحّ أن يُعلم ويخبر عنه، وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره، وعند آخرين كالبيضاوي:حقيقةٌ في الموجود، مَجَازٌ في المعدوم، ولم تختلف الأشاعرة والمعتزلة في إطلاقه على الموجود، وإنّما النزاع بينهما في شيئية المعلوم، بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه، فعند الأشاعرة لا، وعند المعتزلة نعم، قال المصنف وغيره: ووافقونا على أنّ المحال لا يسمى شيئاً»[2].

قال ابن علان: «للشيء إطلاقان، أحدهما: ما أمكن وجوده بالإمكان العام، فيكون أخصّ من المعلوم، إذ المستحيل معلومٌ ولا يطلق عليه بهذا الإطلاق شيء.

ثانيهما: ما صحّ أن يُعلم ويُخبر عنه، فهو من أعمّ العام، يطلق على الجوهر، والعرض، والقديم، والحادث، والممتنع، ويصحّ إطلاقه على الله تعالى بالإطلاقين، وهو في الحديث مخصوص بالممكن بدليل العقل»[3].

وقال أبو البقاء الكفوي: «الشيء: هو لغة ما يصح أن يُعلم ويُخبر عنه فيشمل الموجود والمعدوم، ممكناً أو محالاً.

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢/ ٣٠٥).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٥٨).

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٥/ ٩٥).

واصطلاحاً: خاصٌّ بالموجود، خارجياً كان أو ذهنياً، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا﴾[الكهف:٢٣].

وفي أصول التوحيد للآمدي: "إطلاقُ لفظ (الشيء) بإزاء الوجود وفق اللّغة واصطلاح أهل اللسان، وسواءٌ كان الموجود قديماً أو حادثاً، فمَن أطلق اسم (الشيء) على المعدوم حقيقة أو تجوزاً فلا بدّ له من مستند، والمستند في ذلك إنّما هو النقل دون (الفعل)[1]، والأصل عدمه، فمن ادّعاه يحتاج إلى بيانه، كيف وأنه خلاف المألوف المعروف من أهل اللغة في قولهم: "المعلوم ينقسم إلى شيء وإلى ما ليس بشيء".

(الشيء) أعم العام، ولم يجعل اسماً من أسمائه تعالى لئلاّ يتوهّم الدخول في جملة الأشياء المخلوقة، وهو مُذكّر يطلق على المذكر والمؤنث، ويقع على الواجب والممكن والممتنع، نصّ على ذلك سيبويه حيث قال في " كتابه ": " الشيء يقع على كل ما أخبر عنه ".

ومن جعل (الشيء) مرادفاً للموجود حصَر الماهية بالموجود، ومن جعله أعمّ عمّم الموجود والمعدوم.

وهو في الأصل مصدر (شاء) اطلق تارة بمعنى (شائي) اسم فاعل، وحينئذ يتناول الباري كقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، وبمعنى اسم مفعول تارة أخرى أي: مشيء وجوده، ولا شك أنّ ما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢].

(١) كذا في المطبوع، ولعل المقصود (العقل).

وعلى المعنى الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠] و ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر:٦٢] فالشيء في حق الله بمعنى الشائي، وفي حق المخلوق بمعنى المشيء»[(١)].

- **هل المعدوم شيء ؟**

عرفنا مما سبق أنّ بين المتكلمين خلاف شديد في إطلاق لفظ (الشيء) على المعدوم، قال الطاهر بن عاشور:«و(شيء) ما يصحّ أن يُعلم ويخبر عنه، وهذا هو الإطلاق الأصلي في اللغة، وقد يطلق (الشيء) على خصوص الموجود بحسب دلالة القرائن والمقامات.

وأما التزام الأشاعرة: أن الشّيء لا يطلق إلاّ على الموجود فهو التزام ما لا يلزم، دعا إليه سدّ باب الحجاج مع المعتزلة في أنّ الوجود عين الموجود، أو زائد على الموجود، فتفرّعت عليه مسألة: أنّ المعدوم شيء عند جمهور المعتزلة وأنّ الشيء لا يطلق إلا على الموجود عند الأشعري وبعض المعتزلة، وهي مسألة لا طائل تحتها، والخلاف فيها لفظي، والحقّ أنها مبنية على الاصطلاح في مسائل علم الكلام لا على تحقيق المعنى في اللغة»[(٢)].

ومال إلى نفي إطلاق الشيء على المعدوم ابن حزم وشنّع على قائليه [(٣)]، والنصوص التي يحتج بها من قال إنه يصح إطلاق الشيء على المعدوم صريحة وقوية، والإيرادات التي يوردها من ينفي إطلاق الشيء عليه صحيحة كذلك، وسبب هذا الخلط عند الفريقين هو عدم

---

(١) الكليات (٥٢٥).

(٢) التحرير والتنوير (٢٩/ ١١).

(٣) الفصل (٥/ ٢٧).

تفريقهم بين أنواع الوجود، فإنّ الوجود جنس تحته أنواع، فيكون الشيء موجودا باعتبار نوع، معدوما باعتبار آخر، وبناء عليه يكون المعدوم شيئا باعتبار وليس شيئا باعتبار آخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «المعدوم في حال عدمه هل هو شيء أم لا؟ فإنه قد ذهب طوائف من متكلمة المعتزلة والشيعة إلى أنه شيء في الخارج وذات وعين، وزعموا أنّ الماهيات غير مجعولة ولا مخلوقة، وأنّ وجودها زائدٌ على حقيقتها، وكذلك ذهب إلى هذا طوائف من المتفلسفة والاتحادية وغيرهم من الملاحدة.

والذي عليه جماهير الناس وهو قول متكلّمة أهل الإثبات والمنتسبين إلى السنة والجماعة أنه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيءٍ أصلاً، ولا ذات ولا عين، وأنّه ليس في الخارج شيئان: أحدهما حقيقته والآخر وجُوده الزائد على حقيقته، فإنّ الله أبدع الذوات التي هي الماهيات، فكلّ ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجعول ومبدَع ومَبدُوء له سبحانه وتعالى، لكن في هؤلاء من يقول المعدوم ليس بشيء أصلاً وإنما سُمّي شيئا باعتبار ثبوته في العلم فكان مجازاً.

ومنهم من يقول: لا ريب أن له ثبوتاً في العلم ووجوداً فيه، فهو باعتبار هذا الثبوت والوجود هو شيء وذات، وهؤلاء لا يفرقون بين الوجود والثبوت كما فَرّقَ من قال المعدوم شيء، ولا يفرّقون في كون المعدوم ليس بشيء بين الممكن والممتنع كما فرق أولئك، إذ قد اتفقوا على أنّ الممتنع ليس بشيء، وإنما النزاع في الممكن.

وعمدة من جعله شيئاً إنّما هو لأنّه ثابت في العلم؛ وباعتبار ذلك صحّ أن يُخَصّ بالقصد والخلْق والخبَر عنه والأمْر به والنهي عنه وغير ذلك.

قالوا: وهذه التخصيصات تمتنع أن تتعلق بالعَدَم المحض، فإنّ خُصّ الفرق بين الوجود الذي هو الثبوت العيني وبين الوجود الذي هو الثبوت العلمي زالت الشبهة في هذا الباب.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٠﴾ [النحل: ٤٠]، ذلك الشيء هو معلوم قبل إبداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه، وبذلك كان مُقَدّراً مقضياً، فإنّ الله سبحانه وتعالى يقول ويكتب مما يعلمه ما شاء، كما قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو: "**إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**"[1]، وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: "**كان الله ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذِّكْر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض**"[2] وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: "**أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة**"[3]، إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين أن المخلوق قبل أن يُخلَق كان معلوماً مُخبَراً عنه مكتوباً، فهو شيء باعتبار وجوده العِلْميّ الكلاميّ الكتابيّ، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العينيّ ليس ثابتاً في الخارج، بل هو عَدمٌ محضٌ ونَفْيٌ صِرف، وهذه المراتب الأربعة المشهورة للموجودات، وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (ح ٧٤١٨) عن عمران بن حصين مرفوعا، وفي لفظ «**لا شيء غيره**» وفي غير البخاري «**ولا شيء قبله**»، انظر الفتح (١٣/ ٤١٠).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٧٠٧)، وأبوداود في السنة (٤٧٠٠)، والترمذي في القدر (٣٣١٩) وقال: «حسن صحيح غريب».

﴿١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق:١-٥]»[1].

هل يُطلق على الله لفظ (شيء)؟

قال الرازي: «أطبق الأكثرون على أنه يجوز تسمية الله تعالى باسم (الشيء)، ونُقل عن جهم بن صفوان أنّ ذلك غير جائز، أما حجّة الجمهور فوجوه:

الحجة الأولى: قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩] وهذا يدلّ على أنه يجوز تسمية الله باسم الشيء.

فإن قيل: لو كان الكلام مقصوراً على قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ لكان دليلكم حسناً، لكن ليس الأمر كذلك بل المذكور هو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ وهذا كلام مستقلّ بنفسه، ولا تعلق له بما قبله، وحينئذ لا يلزم أن يكون الله تعالى مسمى باسم الشيء ؟

قلنا: لمّا قال: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗ﴾ ثم قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ وجب أن تكون هذه الجملة جارية مجرى الجواب عن قوله: ﴿أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗ﴾ وحينئذ يلزم المقصود.

الحجة الثانية: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] والمراد بوجهه ذاته، ولو لم تكن ذاته شيئاً لما جاز استثناؤه عن قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ﴾ وذلك يدل على أن الله تعالى مُسَمّى بالشيء.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٢).

الحجة الثالثة: قوله عليه السلام في خبر عمران بن الحصين: "**كان الله ولم يكن شيء غيره**"[1] وهذا يدلّ على أن اسم الشيء يقع على الله تعالى.

الحجة الرابعة: روى عبد الله الأنصاري في الكتاب الذي سماه بالفاروق عن عائشة رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**ما من شيء أغير من الله عز وجل**"[2].

الحجة الخامسة: أنّ الشيء عبارة عما يصح أن يُعلَم ويُخبَر عنه، وذات الله تعالى كذلك، فيكون شيئاً.

واحتج جهم بوجوه:

الحجة الأولى: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر: ٦٢] وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠] فهذا يقتضي أن يكون كل شيء مخلوقا ومقدورا، والله تعالى ليس بمخلوق ولا مقدور، ينتج أن الله سبحانه وتعالى ليس بشيء.

فإن قالوا إن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ عامٌّ دخله التخصيص، قلنا الجواب عنه من وجهين:

الأول: أنّ التخصيص خلاف الأصل، والدلائل اللفظية يكفي في تقريرها هذا القدر.

الثاني: أنّ الأصل في جواز التخصيص هو أن أهل العرف يقيمون الأكثر مقام الكل، فلهذا السبب جوّزوا دخول التخصيص في العموميات، إلاّ أنّ إجراء الأكثر مجرى الكل إنما يجوز في

---

(١) تقدم ص (٣٠).

(٢) الحديث عن عائشة ليس فيه لفظ (شيء) وإنما هو من مسند أسماء رضي الله عنها أخرجه البخاري (٥٢٢٢) ومسلم (٢٧٦٢).

الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيرا قليل القدر فيجعل وجوده كعدمه، ويحكم على الباقي بحكم الكل، فثبت أنّ التخصيص إنما يجوز في الصورة التي تكون حقيرة ساقطة الدرجة.

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ بتقدير أن يكون الله تعالى مسمى بالشيء كان أعظم الأشياء وأجلّها هو الله تعالى، فامتنع أن يحصل فيه جواز التخصيص، فوجب القول بأن ادعاء هذا التخصيص محال.

الحجة الثانية: قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] حكم الله تعالى بأن مثل مثله ليس بشيء، ولا شك أن كل شيء مثل لمثل نفسه، وثبت بهذه الآية أن مثل مثله ليس بشيء ينتج أنه تعالى غير مسمى بالشيء.

فإن قالوا إن الكاف زائدة، قلنا هذا الكلام معناه أن هذا الحرف من كلام الله تعالى لغو وعبث وباطل، ومعلوم أن هذا الكلام هو الباطل، ومتى قلنا إن هذا الحرف ليس بباطل صارت الحجة التي ذكرناها في غاية القوة والكمال.

الحجة الثالثة: لفظ (الشيء) لا يفيد صفة من صفات الجلال والعظمة والمدح والثناء، وأسماء الله تعالى يجب كونها كذلك ينتج أن لفظ الشيء ليس اسما لله تعالى، أما قولنا: إنّ اسم الشيء لا يفيد المدح والجلال فظاهر، وذلك لأن المفهوم من لفظ الشيء قدر مشترك بين الذرة الحقيرة وبين أشرف الأشياء، وإذا كان كذلك كان المفهوم من لفظ الشيء حاصلاً في أخس الأشياء وذلك يدل على أن اسم الشيء لا يفيد صفة المدح والجلال، وأما قولنا: إنّ أسماء الله يجب أن تكون دالة على صفة المدح والجلال، فالدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ

﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾[الأعراف:١٨٠] والاستدلال بالآية أن كون الأسماء حَسَنة لا معنى له إلاّ كونها دالة على الصفات الحسنة الرفيعة الجليلة، فإذا لم يدل الاسم على هذا المعنى لم يكن الاسم حسناً، ثم إنه تعالى أمرنا بأن ندعوه بهذه الأسماء ثم قال بعد ذلك ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ وهذا كالتنبيه على أن من دعاه بغير تلك الأسماء الحسنة فقد ألحد في أسماء الله، فتصير هذه الآية دالّة دلالة قوية على أنه ليس للعبد أن يدعو الله إلا بالأسماء الحسنى الدالة على صفات الجلال والمدح، وإذا ثبت هاتان المقدمتان فقد حصل المطلوب.

الحجة الرابعة: أنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أنه خاطب الله تعالى بقوله:"يا شيء"، وكيف يُقال ذلك وهذا اللفظ في غاية الحقارة، فكيف يجوز للعبد خطاب الله بهذا الاسم، بل نقل عنهم أنهم كانوا يقولون: يا منشئ الأشياء، يا منشئ الأرض والسماء»[1].

قلت: ذكر الرازي حجج جهم ولم يجب عليها، وهذه عادة له في كثير من كتبه يحكي الشبهة ويتركها كما هي.

وكل ما نقله عن الجهمية مخالف لنص الكتاب والسنة ولا عبرة به، أما استدلاله بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، فلا يصح لما سبق أن ذكرناه في الكلام عن لفظة (كل)أنّها لا تفيد شمولاً ولا عموماً إلا بحسب سياق الخطاب، كما أنّ

(١) مفاتح الغيب (١/ ١١١).

معناها: كل شيء مخلوق فالله خالقه، وكل شيء ممكن فالله قادر عليه، وهذا لا ينافي أنه يُطلق عليه لفظ شيء.

وأما احتجاجه بقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فهذا من أسقط ما يكون فإن نفي المثلي له تعالى أو لمثله لا ينفي أن يطلق عليه لفظ الشيء. ولهذا يقال: هو شيء لا كالأشياء.

وأما قوله إنه ليس لفظ مدح ولهذا ليس من أسماء الله فهذا صحيح لكن لا يعارض الإطلاق فلم يقل أحد أن لفظ الشيء من أسمائه تعالى، كما قال ابن القيم رحمه الله: «ما يدخل في باب الإخبار عنه -تعالى- أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه، فإن هذا يُخْبر به عنه، ولا يَدْخل في أسمائه الحسنى وصفاته العُلى»[1].

وبه يعلم سقوط الحجة الأخيرة وهي أن أحدا من السلف لم يدعه أو يناديه بلفظ الشيء وذلك لما قلناه إنّه ليس من أسمائه الحسنى تعالى.

❁ ❁ ❁

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤).

الفصل الثاني: طريقة السلف في الإيمان بصفة الخلق

وصف الله سبحانه نفسه بالخلق، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ [البقرة: ٢٩] وقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام: ١] وغيرها كثير.

وصفة الخلق التي وصف بها نفسه تعالى تتضمن الإيجاد من عدم، والتخليق من شيء سابق، وتتضمن التقدير، أما الصنع من شيء سابق والتقدير فقد يشاركه في الوصف به بعض الخلق، كما قال على لسان عيسى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وأما الإيجاد من عدم فلا يشاركه فيه أحد، وهو الذي عناه تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، قال ابن الجوزي: فإن قيل: كيف الجمع بين قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] وقوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؟

فالجواب: أن الخلق يكون بمعنى الإيجاد، ولا موجد سوى الله، ويكون بمعنى التقدير، كقول زهير:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ... ض القوم يخلق ثم لا يفري

فهذا المراد هاهنا، أن بني آدم قد يصورون ويقدرون ويصنعون الشيء، فالله خير المصورين والمقدرين، وقال الأخفش: الخالقون هاهنا هم الصانعون، فالله خير الخالقين»[1].

(١) زاد المسير (٥/ ٤٦٣-٥٦٤).

وسمى الله نفسه بالخالق، كما قال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

و بالخَلّاق كما قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦].

وهو ما لا يختلف فيه المسلمون في الجملة، أعني اتصافه بالخلق وإثبات اسمه الخالق، قال ابن القيم رحمه الله: «ليس في المعلومات أظهر من كون الله خالقاً، ولهذا أقرت به جميع الأمم، مؤمنهم وكافرهم، ولظهور ذلك، وكون العلم به بديهيا فطريا، احتج الله به على من أشرك به في عبادته، فقال: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] في غير موضع من كتابه، فعلم أن كونه سبحانه خالقا من أظهر شيء عند العقول،... وهو أصل كل حقيقة، فجميع الحقائق تنتهي إلى خلقه وإيجاده، فهو الذي خلق وهو الذي علم، كما قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥] فجميع الموجودات انتهت إلى خلقه وتعليمه»[1].

ورغم إطباق عامة أهل الإسلام على إثبات اسمه الخالق إلا أن للسلف منهجاً متميزاً عن غيرهم في ذلك متوافقاً مع النقل النص القرآني وأصول الاستدلال العقلي الصحيح، وهذا المنهج يدور حول ثلاثة محاور:

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٤٦).

المحور الأول: إثبات الاسم وما تضمنه من صفة الخلق

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، قال العلامة الشنقيطي: «قوله: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: خالقكم ومبرزكم من العدم إلى الوجود، وقد ذكر جلّ وعلا (الخالق البارئ)من صفاته كما قال في أخريات الحشر: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ﴾ و (الخالق) اسم فاعِل الخَلْق، والخلق في اللغة: التقدير، و (البارئ) هو الذي يفري ما خلق؛ فمعنى خلق: قدر، ومعنى برأ: أنفذ ما قدر، وأبرز من العدم إلى الوجود، والعرب تسمي التقدير خَلْقا»[(١)].

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال ابن عطية: «ويحتمل أن تؤخذ لفظة الخلق على المصدر من خَلَقَ يخْلُقُ خلْقاً،أي: له هذه الصفة، إذ هو الموجد للأشياء بعد العدم، ويؤخذ الأمر على أنه واحد الأمور إلا أنه يدل على الجنس فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣] وبمنزلة قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فإذا أخذت اللفظتان هكذا خرجتا عن مسألة الكلام... ولما تقدم في الآية (خلق) و(بأمره) تأكد في آخره أنّ له الخلق والأمر المصدرين حسب تقدمهما»[(٢)].

(١) العذب النمير (١/ ٩٢).

(٢) المحرر الوجيز (٢/ ٤٠٩).

وقال تعالى: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾[غافر: ٥٧]، والخلق هنا المصدر، أي الفعل القائم به تعالى وهو صفته، قال الآلوسي رحمه الله: «وإضافة (خلق) إلى ما بعده من إضافة المصدر إلى مفعوله أي لَخَلْقُ الله تعالى السماواتِ والأرضِ أعظم من خلقه سبحانه الناس، لأنّ الناس بالنسبة إلى تلك الأجرام العظيمة كلا شيء، والمراد أنّ من قَدِر على خلق ذلك فهو سبحانه على خلْقِ ما لا يعد شيئا بالنسبة إليه بدأ وإعادة أقْدَر وأقْدَر»[(١)].

ومعنى ذلك أنه قادر على مقدورات تقوم به وهي أفعاله، ومقدورات لا تقوم به وهي مفعولاته، ومن لازمها أنه قد يوجد الشيء من عدم وقد يوجده من موجود[(٢)]، وهذا موضع إجماع من المسلمين ولا يخالف في ذلك إلا الفلاسفة والجهمية وبعض المعتزلة، قال ابن مندة[(٣)]: «والخلق منه على ضروب: منه خلْقٌ بيده، ويخلق إذا شاء فقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] ومنه ما خلق بمشيئته وكلامه ويخلق إذا شاء»[(٤)].

(١) روح المعاني (١٢/ ٣٣٢)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٨٣).

(٣) الامام الحافظ الجوال، محدث الإسلام، أبو عبد الله، محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يحيى بن منده- واسم مندة إبراهيم -ابن الوليد، العبدي الاصبهاني الحافظ، صاحب التصانيف، ومنها الإيمان، والتوحيد، توفي سنة (٣٩٥ه)، السير (١٧/ ٢٨).

(٤) التوحيد (١/ ٣٨٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الله سبحانه قادر أن يخلق ما يخلقه بيديه، وقادر أن يخلق ما يخلقه بغير يديه، وقد وردت الأثارة من العلم بأنه خلق بعض الأشياء بيديه وخلق بعض الأشياء بغير يديه»(١).

وقال كذلك: «إنه سبحانه الغنيّ الصمد القادر، وقد خلق ما خلق من أمر السماوات والأرض والدنيا والآخرة بالأسباب التي خلقها، وجعل بعض المخلوقات سبباً لبعض... فإذا كان خلقه بعض المخلوقات ببعض لا يوجب حاجته إلى مخلوقاته ولا ينافي كونه صمداً غنياً عن غيره، فكيف يكون خلقه لآدم بيده وقبضه الأرض بيده موجباً لحاجته إلى غيره»(٢).

وفي هذا الأصل خالف الفلاسفة وغلاة الجهمية(٣)وأهل الباطن (٤) الذين نفوا أسماء الله تعالى ومن أثبت منها شيئا فعلى سبيل المجاز، ولم يثبتوا إلا وجودا مطلقا(٥).

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٢٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٣٤) يشير رحمه الله إلى شبهة من قال إن إثبات خلقه تعالى بصفة أو بتوسط سبب يقتضي الحاجة إلى غيره.

(٣) الجهمية أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز المبتدع الضال، أخذ بدعته عن الجعد بن درهم، وقتله سلمة بن أحوز سنة (١٢٨هـ)، ومن أشهر بدعه قوله: إن الإيمان هو المعرفة فقط، وقوله بالجبر وقوله بفناء الجنة والنار ونفيه الأسماء والصفات، انظر السير (٦/ ٢٦) وانظر الفرق بين الفرق (ص١٩٩) والملل والنحل(ص٧٧).

(٤) سُمّوا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهر مجرى اللب من القشر وانها بصورتها توهم الجهال صورا حلية وهي عند العقلاء رموز وإشارات إلى حقائق خفية، ومرادهم أن ينزعوا من العقائد موجب الظواهر ليقدروا بالتحكم بدعوى الباطل على أبطال الشرائع، وأشهر فرقهم الإسماعيلية والنصيرية والدروز، انظر، تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص١٢٣)، والفرق بين =

وخالفت كذلك المعتزلة [1] إذ قالت إن أسماء الله أعلام محضة لا تدل على معنى ولا تتضمن صفة [2]، متعللة بأن إثبات معان قديمة قائمة بذات يلزم منه تعدد القدماء، ويلزم منه أن تحلّه الحوادث فيكون جسماً، والله منزه عن ذلك كله [3]، قال ابن القيم رحمه الله: «وهذا شأن أسماء الرب تعالى وأسماء كتابه وأسماء نبيّه هي أعلام دالّة على معان هي بها أوصاف، فلا تضادّ فيها العَلَميّةُ الوَصْفَ، بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين، فهو الله الخالق البارئ المصوّر القهّار، فهذه أسماء دالّةٌ على معانٍ هي صفاته... وكذلك أسماء الرب تعالى كلّها أسماء مدح، ولو كانت ألفاظاً مجرّدة لا معاني لها لم تدلّ على المدح، وقد وصفها الله سبحانه بأنها حُسْنى كلها فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فهي لم تكن حُسنى لمجرد اللّفظ بل لدلالتها على أوصاف الكمال،... وفي السنن من حديث أبيّ بن كعب قراءة القرآن على سبعة أحرف ثم

= الفرق للبغدادي (١/ ٢٦٥) وكتاب "الحركات الباطنية في العالم الإسلامي" للدكتور عبدالرحمن الخطيب، وللغزالي أبي حامد كتاب باسم فضائح الباطنية.

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٧).

(١) من كبريات الفرق الإسلامية الضالة، تقول بالأصول الخمسة، تنكر صفات الله، ومشيئته وعموم خلقه لأفعال العباد، نشأت في عهد التابعين على خلاف بين المؤرخين في سبب هذه التسمية، وأشهر ما قيل: إن سبب ذلك أن واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١هـ) وهو مؤسس هذه الفرقة اعتزل مجلس الحسن البصري في وقت الخلاف في مرتكب الكبيرة بين المبتدعة إذ قرر أنه في منزلة بين المنزلتين، وقد وافقه على بدعته هذه عمرو بن عبيد القدري الضال المتوفى سنة(١٤٤هـ) وانتشر بعدهما مذهب الاعتزال، انظر الملل والنحل (ص٣٨)، و المعتزلة وأصولهم الخمسة (ص١٣) وما بعد.

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٤٦و١٨٧)، وانظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار (ص١٢٩) و(ص١٨٢) وما بعدها.

(٣) أنظر منهاج السنة (٢/ ١٢٣ ـ ١٣٢)، و (١/ ١٥٧) وما بعدها.

قال: «ليس منهن إلا شاف كاف إن قلت سميعا عليما عزيزا حكيما ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب»[1] ولو كانت هذه الأسماء أعلاماً محضة لا معنى لها لم يكن فرق بين ختم الآية بهذا أو بهذا.

وأيضاً فإنه سبحانه يعلل أحكامه وأفعاله بأسمائه ولو لم يكن لها معنى لما كان التعليل صحيحاً كقوله تعالى: ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا﴾ [نوح: ١٠] وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٢٦ وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧].

وأيضاً فإنه سبحانه يستدلّ بأسمائه على توحيده ونفي الشرك عنه، ولو كانت أسماء لا معنى لها لم تدلّ على ذلك، كقول هارون لعبدة العجل: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [طه: ٩٠].

وأيضاً فإن الله تعالى يعلق بأسمائه المعمولات من الظروف والجار والمجرور وغيرهما، ولو كانت أعلاماً محضة لم يصح فيها ذلك كقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [الحجرات: ١٦] ونظائره كثيرة.

وأيضا فإنه سبحانه يجعل أسماءه دليلا على ما ينكره الجاحدون من صفات كماله كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

(١) أخرجه أحمد (ح ٢١١٥٠) وأبوداود (ح ١٤٧٧) والنسائي (ح ٩٤٠)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة (ح ٢٥٨١).

وقد اختلف النظار في هذه الأسماء هل هي متباينة نظرا إلى تباين معانيها وأنّ كل اسم يدل على غير ما يدل عليه الآخر، أم هي مترادفة لأنها تدل على ذات واحدة فمدلولها لا تعدد فيه؟ وهذا شأن المترادفات، والنزاع لفظي في ذلك، والتحقيق أن يقال: هي مترادفة بالنظر إلى الذات، متباينة بالنظر إلى الصفات، وكل اسم منها يدل على الذات الموصوفة بتلك الصفة بالمطابقة، وعلى أحدهما وحده بالتضمّن، وعلى الصفة الأخرى بالالتزام»[1].

ويثبت أهل السنة اسم الله (الخالق) على الحقيقة، لا المجاز كما قاله بعض المعتزلة، قال العلامة ابن الوزير[2]: «ومن المعتزلة من جعل الخَلْق على الحقيقة للعباد، فلا يطلق على الله تعالى إلا مجازاً، منهم أبو عبد الله البصري[3]، ذهب إلى أن الخلق بمعنى الفكر، والفكر لا يجوز على الله تعالى، وهذا ما لا أصل له إلاّ أن يكون استخرج ذلك من قول اللغويين: إن الخلق بمعنى التقدير، وظنّ أنّ الفكر بمعنى التقدير، وغفل عن كون صفات الله تعالى لا تشبه صفات المخلوقين.

---

(١) جلاء الأفهام (ص١٧١).

(٢) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني القاسمي، من كبار الأئمة الحفاظ المجتهدين اليمانيين نصر السنة وقاوم التقليد في بيئة معتزلية زيدية، وامتحن بسبب ذلك وله مصنفات فاخرة من أشهرها العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، توفي سنة (٨٤٠هـ) انظر ترجمته مطولة في البدر الطالع للشوكاني (ص٥٩٩) وما بعدها.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن علي البصري، الملقب بالجعل، الفقيه المتكلم صاحب التصانيف، قال الذهبي في " سير أعلام النبلاء " ١٦/ ٢٢٤: من بحور العلم، لكنه معتزلي داعية، وكان من أئمة الحنفية، توفي سنة (٣٦٩ هـ).

فلو ذهبنا هذا المذهب، عطلناه سبحانه عن جميع صفاته، فإنّ الإرادة فينا تستلزم الحاجة، وصفة العلم، والقدرة، والحياة، تستلزم الجسمية والبنية المخصوصة، وقد تقدم ذلك.

والعجب من الزمخشري[1] مع تضلعه في علم اللغة واشتغاله بتفسير القرآن والحديث، وتصنيفه فيهما " الكشاف " و" الفائق "، كيف اختار هذا المذهب الباطل، وزعم في " أساس البلاغة " أنّ قولنا: خلق الله الخلْقَ من المجاز[2].

والذي يدل على بطلان كلامه ومَن تابعه من المعتزلة أنّ أهل اللسان العربي والمعاصرين لرسول الله ﷺ من المسلمين وغيرهم استعملوا هذه اللفظة مضافة إلى الله عز وجل ومقصورة عليه، وشاع ذلك وذاع، وتواتر واستفاض، وصدعت به النصوص، وتداوله العموم والخصوص، وكان السابق إلى الأفهام من غير قرينة.

وأجمع أهل علم التفسير من التابعين وتابعيهم بإحسانٍ على أن نسبة الخلق إلى الله تعالى من المحكم الذي لا يحتاج إلى التأويل، ولا علامة للحقائق في جميع اللغة إلا مجرد الاستعمال الذي لا يبلغ أدنى أدنى مراتب هذا الاستعمال المتواتر المعلوم من الضرورات كلها: ضرورة اللغة وضرورة القرآن، وضرورة السنن والآثار، وضرورة إجماع المسلمين.

ولو كلّف الزمخشري أن ينقل مثل هذا الاستعمال العظيم في كل لفظة زعم أنها حقيقة لغصّ بريقه، بل لو كلف بهذه اللفظة بعينها، وهي أن الخلق بمعنى التقدير أن ينقل مثل ذلك

(١) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. مصنف في التفسير والنحو واللغة والأدب، له تفسير الكشاف شحنه بآرائه الاعتزالية، توفي سنة (٥٢٨هـ)، السير (٢٠/ ١٥١).

(٢) أساس البلاغة (١/ ٢٦٤).

أو قريبا منه لانقطع، وليس المجاز شيئا يختص به الزمخشري، فعلامته معروفة: وهو ما لا يسبق الفهم إليه إلا بقرينة، وهذا يفت في عضد دعواه.

وأقل أحوال هذه اللفظة أن يكون إطلاقها على الله حقيقة عرفية أو شرعية، وهما أقوى من الحقيقة اللغوية كما قال علماء الإسلام في لفظة الصلاة وسائر ألفاظ الشرع.

وعلى كلام الزمخشري اسمه (الخالق) واسمه (الخلاق) وهما من أسمائه الحسنى، متى أطلقا وتجرّدا عن القرائن سبق الفهم إلى أن المراد بهما بعض الخرازين ومن يستخبث ذكره من أخسّ أهل المهن من صناع النّعال ومصلحي ما تخرّق، ولا ينصرف إلى الله تعالى إلا مع القرينة كما هو حقّ المجاز.

بل أخبث من هذا أنه يلزمه نفي هذين الاسمين الشريفين عن الله تعالى من غير قرينة، كما هو علامة المجاز، فإنّه لا يجوز لك أن تصف الرجل الشجاع بأنه أسد وتسمّيه بذلك إلا مع القرينة، ويجوز لك أن تنفي عنه اسم الأسد بغير قرينة باتفاق علماء المعاني والبيان، وإلا لزم الحاجة إلى القرينة في الحقيقة والمجاز معا، ولم يقل بذلك قائل.

فعلى كلام الزمخشري يجوز للمسلم أن يقول: إن الله تعالى ليس بخالق ولا خلاق من غير قرينة ولا بيان لمراده.

ويوضح بطلان ما توهمه أنّه بنى ذلك على أن حقيقة الخلق التقدير، وحقيقة التقدير عنده يستلزم الفكر، وذلك يستلزم النقص، فوجب أن لا ينسب إلى الله تعالى إلا مجازاً.

والجواب عليه: أنّ كل ما استلزم النقص لا ينسب إلى الله تعالى لا حقيقة ولا مجازا، والأسماء الحسنى أرفع مرتبة من ذلك عند أهل الحق»[1].

وقال الطاهر بن عاشور: «أطلق الخلق في القرآن وكلام الشريعة على إيجاد الأشياء المعدومة، فهو إخراج الأشياء من العدم إلى الوجود إخراجاً لا صنعة فيه للبشر، فإنّ إيجاد البشر بصنعتهم أشياء إنما هو تصويرها بتركيب متفرّق أجزائها وتقدير مقادير مطلوبة منها كصانع الخزف، فالخلق وإيجاد العوالم وأجناس الموجودات وأنواعها وتولّد بعضها عن بعض بما أودعت الخلقة الإلهية فيها من نظام الإيجاد مثل تكوين الأجنّة في الحيوان في بطونه وبيضه وتكوين الزرع في حبوب الزريعة وتكوين الماء في الأسحبة فذلك كلّه خلق، وهو من تكوين الله تعالى، ولا عبرة بما قد يقارن بعض ذلك الإيجاد من علاج الناس كالتزوّج وإلقاء الحَبّ والنوى في الأرض للإنبات، فالإيجاد الذي هو الإخراج من العدم إلى الوجود بدون عمل بشري خُصّ باسم الخلق في اصطلاح الشرع، لأنّ لفظ الخلق هو أقرب الألفاظ في اللغة العربية دلالة على معنى الإيجاد من العدم، الذي هو صفة الله تعالى، وصار ذلك مدلول مادة خلق في اصطلاح أهل الإسلام، فلذلك خص إطلاقه في لسان الإسلام بالله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وقال: ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: ٣] وخص اسم الخالق به تعالى فلا يطلق على غيره، ولو أطلقه أحد على غير الله تعالى بناء على الحقيقة اللغوية لكان إطلاقه عجرفة فيجب أن ينبه على تركه.

(١) العواصم والقواصم (٧/ ٩٠-٩٢) بتصرف يسير، وكذلك ابن جني وشيخه أبو علي لهم نفس الدعوى، انظر مختصر الصواعق لابن القيم (ص٣٤٥).

وقال الغزالي في «المقصد الأسني» : لا حَظّ للعبد في اسمه تعالى (الخالق) إلا بوجه من المجاز بعيد، فإذا بلغ في سياسة نفسه وسياسة الخلق مبلغا ينفرد فيه باستنباط أمور لم يسبق إليها ويقدر مع ذلك على فعلها كان كالمخترع لما لم يكن له وجود من قبل فيجوز إطلاق الاسم -أي الخالق- عليه مجازا اهـ. فجعل جواز إطلاق فعل الخلق على اختراع بعض العباد مشروطا بهذه الحالة النادرة، ومع ذلك جعله مجازاً بعيداً، فما حكاه الله في القرآن من قول عيسى عليه السلام: ﴿أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طائرا بإذن الله﴾ [آل عمران: ٤٩] وقول الله تعالى: ﴿وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني﴾ [المائدة: ١١٠] فإنّ ذلك مُراعى فيه أصل الإطلاق اللغوي قبل غلبة استعمال مادة (خلق) في الخلق الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى، ثم تخصيص تلك المادة بتكوين الله تعالى الموجودات ومن أجل ذلك قال الله تعالى: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ [المؤمنون: ١٤] »[(١)] .

وأهل السنة يثبتون الصفة لله بمعزل عن أثرها وهو المخلوق، وسائر أفعال الله تعالى المتعدية هي من هذا الباب، والمتكلمون الذين ينكرون قيام الصفات بذات الله -خاصة ما يتعلق بمشيئته تعالى- يفسرون الفعل بالمفعول، فيقولون الخلق هو المخلوق[(٢)]، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والذى عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف أن الخلق غير المخلوق، فالخلْق فِعْلُ الخالق، والمخلوق مفعوله، ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته... وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق، وعلى هذا يدل صريح

(١) التحرير والتنوير (١/ ٣٢٧).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٦٥).

المعقول، فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية والسمعية أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وأنّ الله انفرد بالقدم والازلية، وقد قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾ [السجدة: ٤] فهو حين خلق السموات ابتداءً إمّا أن يحصل منه فعل يكون هو خلقاً للسموات والأرض، وإمّا أن لا يحصل منه فعل، بل وجدت المخلوقات بلا فعل، ومعلومٌ أنّه اذا كان الخالق قبل خلقها ومع خلقها سواء وبعده سواء لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت بلا سبب يوجب التخصيص، و أيضاً فحدوث المخلوق بلا سبب حادث ممتنع في بدايه العقل»[(١)]، ومقصود شيخ الإسلام بهذا إثبات قيام صفة الخلق بذاته وقيام الفعل بذاته تعالى حين يخلق ما يشاء خلقه.

وقال ابن القيم رحمه الله: «وقد أجاب عن هذا عبد العزيز بن يحيى الكناني[(٢)] في حيدته فقال في سؤاله للمريسي[(٣)] بأيّ شيء حدثت الأشياء فقال له: أحدثها الله بقدرته التي لم تزل، فقلت له: أحدثها بقُدرته كما ذكرت أوَ لَيس تقول أنّه لم يزل قادراً؟ قال: بلى، قلت: فتقول أنه لم يزل يفعل؟ قال: لا أقول هذا، قلت: فلا بدّ أن نلزمك أن تقول: إنه خلق بالفعل الذي كان بالقدرة، لأنّ القدرة صفة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٣٠).

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، كان يلقب بالغول لدمامة منظره. وهو الفقيه صاحب كتاب الحيدة. جرت بينه وبين بشر المريسي مناظرات في القرآن. وله مصنفات عدة، وهو أحد أتباع الشافعي، وقد طالت صحبته له، وخرج معه إلى اليمن، توفي في حدود ٢٤٠هـ، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٤٩).

(٣) بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي -بفتح الميم وكسر الراء- المبتدع الضال، من رؤوس الاعتزال، توفي سنة (٢١٨هـ)، السير (١٠/ ١٩٩).

ثم قال عبد العزيز: لم أقل لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل، وإنما الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع.

فأثبت عبد العزيز فِعْلاً مقدوراً لله هو صفة ليس من المخلوقات، وأنه به خلَق، المخلوقات وهذا صريح في أنّ مذهبه كمذهب السلف وأهل الحديث، لأنّ الخلق غير المخلوق، والفعل غير المفعول، كما حكاه البغوي إجماعاً لأهل السنة [1].

وقد صرّح عبد العزيز أنّ فِعْله سبحانه القائم به وأنّه خلق به المخلوقات، كما صرح به البخاري في آخر صحيحه وفي كتاب خلق الأفعال، قال في صحيحه (باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق وفعل الرب وأمره فالربّ سبحانه بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكوّن غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون) [2] فصرّح إمام السنة أنّ صفة التخليق هي فِعل الربّ وأمره، وأنّه خالقٌ بفعله وكلامه، وجميع جند الرسول وحزبه مع محمد بن إسماعيل في هذا، والقرآن مملوء من الدلالة عليه كما دلّ عليه العقل والفطرة، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١] ثم أجاب نفسه بقوله: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ فأخبر أنه قادر على نفس فعله، وهو أن يخلق، فنفس أن يخلق فِعْلٌ له، وهو قادر عليه، ومَن يقول: لا فعل له وأنّ الفعل هو عين المفعول يقول لا يقدر على فعل يقوم به البتة، بل لا يقدر إلاّ على المفعول المباين له الحادث بغير فعل منه سبحانه»[3].

---

(١) لم أقف عليه، وقد قال في شرح السنة: «كان الله خالقاً ولا مخلوق» لكن ليس فيه حكاية إجماع.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح (١٣/ ٤٣٧).

(٣) شفاء العليل (١/ ١٥٥).

ومن المخالفين في الباب الفلاسفة القائلين بأن الصانع علة تامة، يقارنها معلولها ويصدر عنها لذاتها لا بصفة تقوم به[1] فهم جرّدوا الرب عن أسمائه وصفاته، وصفة الخلق على وجه الخصوص، وقد أخذ الفلاسفة المنتسبون للإسلام تلك الآراء الفلسفية ومزجوها بالشريعة، مثل نظرية الفيض أو الصدور[2]، أخذها عنهم هؤلاء المتفلسفة ممن حاول الجمع بين الشريعة والفلسفة وجعلوا الفيض أو الصدور الذي عناه هؤلاء الفلاسفة هو معنى صفة الخلق لله[3].

والمعتزلة تقول إنه يفعل بذاته لا لمعنى يقوم به، بل هو قادر بذاته وخالق بمعنى القدرة على الإيجاد والتكوين[4] وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

❁ ❁ ❁

(١) لوامع الأنوار (١/ ٢٨١) للسفاريني، والعلة التامة هي التي لا يتخلف عنها معلولها بل يقارنها لا يتقدم عنها ولا يتأخر، انظر الملل والنحل للشهرستاني(ص٣٨٠، ٤٠٦، ٤٥٦)، و التعريفات للجرجاني(ص ١٦٠). ويعبر عنها كذلك بالموجب بالذات وهو كما قال شيخ الإسلام في الصفدية (١/ ١٠): « هو الذي تكون ذاته مستلزمة لموجبه ومقتضاه، فلايجوز أن يتأخر عنه شيء من موجبه ومعلوله » وإنما قال بذلك الفلاسفة نفيا لأن تقوم به صفة يفعل بها تعالى مفعولاته كالقدرة والإرادة.

(٢) الفيض هو الكثرة تقول فاض الماء إذا كثر، والمعنى عند الفلاسفة بالفيض هو الصدور، وإنما استعملوا هذه اللفظة لدلالتها على الكثرة المتدرجة المتتابعة، لأنهم يقولون إن الأول واحد بسيط والواحد البسيط لا يصدر عنه إلا واحد، ومن هذا الواحد الذي هو العقل الأول تبدأ الكثرة إذ فيه هو اثنينية تنتج فلكا وعقلا وهكذا تبدأ الزيادة حتى تتم العقول عشرة والأفلاك تسعة ومن ثم توجد السفليات بعد ذلك، فكل ما في الوجود من الحركات والأجسام صادر عن الأول بالفيض، انظر مقاصد الفلاسفة للغزالي (ص٢٨٨) وما بعدها

(٣) انظر النجاة لابن سينا (ص٤٥٤)؛ وانظر أيضا من أفلاطون إلى ابن سينا مجموعة محاضرات للدكتور جميل صليبا (ص٨٨-٨٩)، والمعجم الفلسفي له كذلك. (٢/ ٤٦، ٨٦).

(٤) مقالات الإسلاميين للأشعرى (١/ ٢٦٣) وما بعدها.

المحور الثاني: دوام اتصافه تعالى بالخلق أزلاً وأبداً

سبق تقرير أن الله تعالى متصف بالخلق، ونزيد هنا أنها صفة كمال لا يخلو منها أزلاً وابداً، فالخلق إذاً صفته تعالى القائمة به، وهي سابقة لإيجاده المخلوق، فصدور المخلوقات عن الله إنما تكون بصفته القائمة بذاته تعالى، فهي متعلقة بمشيئته من حيث آحادها وآثارها، لكنها قديمة من حيث نوعها، قال الإمام الطحاوي رحمه الله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً».

وعلق عليه ابن أبي العز فقال: «أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذّات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يُعتقَد أنّ الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأنّ صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضدّه، ولا يَرِد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطيّ، والاستواء والإتيان والمجيء، والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، لأنّ هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم؛ لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه

يسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته الكتابة»[1].

وقال الطحاوي كذلك: «ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم (الخالق) ولا بإحداثه البرية استفاد اسم (الباري)».

وقال: «له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق»، قال ابن أبي العز: «يعني أن الله تعالى موصوف بأنه الربّ قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه (خالق) قبل أن يوجد مخلوق»[2].

وقال الطحاوي كذلك: «وكما أنّه محيي الموتى بعد ما أحيا استحقّ هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم»، قال ابن أبي العز: «يعني: أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم...وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء»[3].

وهذا يعني أنه تعالى لم يزل فعّالاً خلاقاً، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، فإنّ ذلك يدل على صدور الخلق عن قدرته خلقاً بعد خلق، وهو موصوف بذلك أزلاً وأبداً، فدل على أزلية مخلوقاته وأبديتها، أعني نوعها، ولا يلزم منه مقارنة مخلوق بعينه لله تعالى بل كل مخلوق فهو مسبوق بالعدم والله تعالى قبله، قال ابن القيم رحمه الله:

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٢٤).

(٢) السابق (ص١٣٦).

(٣) السابق.

«وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] دليل على أمور، **أحدها**: أنه سبحانه يفعل بإرادته ومشيئته، **الثاني**: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، فلا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] وما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثا بعد أن لم يكن»[(١)].

وهذا يعني لزوماً تعلق صفة الخلق بالمشيئة والاختيار، فإنّ الله تعالى إنما يخلق الخلق بمشيئة واختيار، كما قال: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧]

وقال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٧].

وقال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

وقال: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٤٩].

فإذا تعلق خلقه بمشيئته واختياره فهذا يعني أنّ الخلق كسائر صفات الأفعال المتعلقة بمشيئته تعالى صفة متجدّدة في ذات الباري، حدوثها وقت مشيئته كمال وعدمها نقص، وحدوثها قبل مشيئته نقص وعدمها كمال، هذا هو مذهب أئمة السلف فيها[(٢)].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤١).

وفي هذا الأصل يخالف الفلاسفة، وطوائف من المتكلمين الذين لا يؤمنون بتجدّد شيء في ذات الباري تعالى، لأنّ ذلك عندهم يعني وصفه بالجسمية، فكل ما يتعاقب فيه الحوادث أو الأعراض أو يتغير فهو جسم وكل جسم مخلوق[1].

ولهذا أنكروا أن يكون تعالى يفعل شيئاً بمشيئة وإرادة متجدّدة، لا كلاماً ولا مجيئاً ولانزولاً ولا غير ذلك[2]،، فقال الفلاسفة: إنّ البارئ تعالى علة تامّة يقارنها معلولها وجوباً بلا مشيئة ولا اختيار كما سبق.

وقال المتكلمون: إنّه تعالى يخلق الخلق أو يفعل ما يفعل بإرادة أو قدرة قديمة، ومن أثبت قدرة أو إرادة حادثة فيقول: إنها مخلوقة لا في محل، وإنه لم يتجدّد له شيء حين فعل أو خلق، وإن المعدوم أصبح ممكنا بعد أن كان ممتنعا بدون سبب حادث ولا مرجح[3].

وقولهم: إنّ القادر يمكن أن يرجح الفعل على الترك بدون ما يستلزم ذلك، فهذا أصل كبير بنى عليه النفاة نفيهم للصفات إمّا جميعها كما هو قول المعتزلة، وإما أفعاله الاختيارية وصفاته التي تتعلق بمشيئته كما هو قول المتكلمين من الكلابية[4] ومن تابعهم.

---

(١) انظر الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٨-١٢) والإنصاف للباقلاني (ص٢٦) ثم انظر درء التعارض لابن تيمية (٢/ ١٢٨) وما بعدها.

(٢) غاية المرام للشهرستاني (١/ ٨٥) والإنصاف للباقلاني (ص٥٨) ومقالات الإسلاميين (١/ ٥٣٨-٥٣٩) و(١/ ٥٤٥).

(٣) الصفدية (٢/ ١٠٤).

(٤) الكلابية أتباع عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري رأس المتكلمين بالبصرة صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وإن كان في خضم هذه التصانيف قد خالف مذهب السلف في مواضع عديدة، عاش إلى قبل سنة (٢٤٠هـ)، السير (١١/ ١٧٤) والطبقات للسبكي (٢/ ٢٩٩).

وحقيقة قول هؤلاء أنّهم أرادوا الجمع بين إثباتهم القدرة القديمة والإرادة القديمة، وبين قولهم في حدوث العالم وخلق الأجسام، مع نفيهم قيام الحوادث بالله تعالى، وامتناع التغير في ذاته، فاضطروا للقول بأنّ الممكن يظل ممكناً مع إرادة الله له[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ويذكرون في كونه موجباً بذاته وفاعلاً بمشيئته وقدرته قولين فاسدين، أحدهما: قول من يقول المتفلسفة: إن معلوله يجب أن يكون مقارناً له في الزمان أزلاً وأبداً.

والثاني: قول من يقول: إنّه فاعل مختار لكنه يفعل بوصف الجواز، فيرجّح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجّح، إما بمجرّد كونه قادراً، أو لمجرّد كونه قادراً عالماً، أو لمجرد إرادته القديمة التي ترجّح مِثْلاً على مثل بلا مرجّح، ويقولون: إنّ الحوادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة من غير سبب يوجب الحدوث، فيقولون بتراخي الأثر عن المؤثر التام، وهذا وإن كان خيراً من الذي قبله ففساده أيضا بيّن.

والقول الثالث: قول أئمة السنة: إنّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله وجب بمشيئته وقدرته، وما لم يشأه امتنع لعدم مشيئته له، فهو موجبٌ بمشيئته وقدرته لا بذات خالية عن الصفات، وهو موجبٌ له إذا شاءه لا موجب له في الأزل كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وهذا الإيجاب مستلزم لمشيئته وقدرته لا منافٍ

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٧/ ١٧٢) و(١٢/ ٢٢١).

لذلك، بل هو سبحانه يخلق ما يشاء ويختار، فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاء، وهو موجب له بمشيئته وقدرته»[(١)].

ومن المخالفات في هذا الباب قول النظّامية أتباع النظّام[(٢)] أنّ الله تعالى خلق الموجودات دفعةً واحدة على ما هي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً، ولم يتقدّم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده غير أنّ الله تعالى أكمن بعضها في بعض، فالتقدم والتأخّر إنما يقع في ظهورها من مكامنها دون حدوثها ووجودها، وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة[(٣)].

و"الظهور والكمون" هو قول بعض الطوائف: إنّ الأجسام لا يوجد فيها ما هو بسيط صرف، بل كل جسم فإنه مختلط من جميع الطبائع المختلفة لكنه يسمّى باسم الغالب الظاهر فإذا لقيه ما يكون الغالب عليه من جنس ما كان مغلوباً فيه فإنه يبرز ذلك المغلوب من الكمون ويحاول مقاومة الغالب حتى يظهر[(٤)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٢٤).

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانىء المعروف بالنظام، عاشر في شبابه قوما من الثانوية والسمنية القائلين بتكافؤ الأدلة وخالط في كبره قوما من الفلاسفة واتصل بهشام بن الحكم الرافضي، من أشهر بدعه قوله بالطفرة التي لم يسبق إليها وأنكر إعجاز القرآن والمعجزات كلها، وأنكر حجية الإجماع وقد كفره أغلب المعتزلة، توفي سنة (٢٣١هـ) وقيل قبل ذلك، انظر الفرق بين الفرق(ص١١٣) وما بعد، وانظر تاريخ بغداد(٦/ ٩٧) والسير للذهبي(١٠/ ٥٤١).

(٣) الانتصار لأبي الحسين الخياط(ص٤٤)، وانظر المواقف (٣/ ٦٦٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٥٢).

(٤) المواقف (٢/ ٢٤٢) وانظر الفصل لابن حزم (٥/ ٣٩) والملل للشهرستاني (٢/ ٦٣).

وسبب اختياره هذا هو فراره من إثبات قدرة متجدّدة في ذات الرب أو ما يسمّيه الحوادث أو الأعراض، وإنما يثبتون قدرة قديمة أو يقولون هو قادر بذاته، وفي نفس الوقت يرى أن موجب الخلق هو القدرة القديمة واللازم لا يتأخر عن ملزومه، فلجأ إلى هذه الفلسفة القديمة لحلّ هذا الإشكال الذي بناه على أصول فاسدة أوجبت أقوالاً أشدّ فساداً.

تسلسل مفعولات الرب

ويتفرع عن هذا مسألة تسلسل الحوادث المشهورة التي لم يفهمها حق الفهم كثير ممن قرأ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فيها، فمنهم من عارضه بحديث «**أول ما خلق الله القلم**»[(١)] وحديث: «**كان الله ولا شيء قبله**»[(٢)]، ومنهم من اتهمه بالقول بقدم العالم[(٣)]، والحقّ بمعزل عن هذين، فإنّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إنما قال بإمكان حوادث لا أوّل لها ولم يثبت وجود مخلوق معين أو حادث معين قديم مقارن للخالق سبحانه وتعالى، وهذا إنّما قاله في معرض ردّه على المتكلمين بشتى أصنافهم الذين التزموا أنّ الخالق سبحانه كان معطلاً عن الفعل أو كان ممتنعاً عليه أو نحو ذلك من العبارات، وأنّ الفعل انقلب من الامتناع إلى الإمكان بدون تجدّد شيء ولا سبب ولا مرجّح إلى آخر أقوالهم[(٤)]، والصحيح ما حكاه ابن تيمية عن السلف وفق أصولهم أنه لا أوّل لأفعال الله تعالى ولا آخر، ومن أفعاله تعالى الخلق، فإنه

(١) تقدم (ص٣٠).

(٢) تقدم (ص٣٠).

(٣) انظر كتاب دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن، الفصل الثالث منه.

(٤) منهاج السنة (١/ ١٥٦).

متصف بالخلق أزلاً وأبداً كما سبق عن صاحب الطحاوية، والله تعالى لا أوّل له، وما من وقت يفرضه الذهن إلاّ والله تعالى قادر فيه على الفعل بمشيئته، والأوقات في الأزل لا أوّل لها، فيصح أن إمكان الفعل– ومنه الخلق – لا أوّل له.

وإذا كان الفعل ممكناً فلا يتصور أنّ الله بقي آماد طويلة لا يفعل، ومن أعظم أفعال الله تعالى الخلق، فثبت بهذا التقرير أنّ مخلوقاته لا أوّل لها، إمّا على سبيل الإمكان أو على سبيل الوقوع، قال ابن القيم في معرض ذكره أجوبة أهل السنة على شبهات القدرية ومحاولتهم إبطال قول أهل السنة في إثبات صفة الخلق وقيامها به تعالى بإلزامهم أحد أمرين إما إثبات قدم المخلوق، وإما إثبات التسلسل: «وقالوا[1]: ليس في العقل ولا في الشرع ما ينفي دوام فاعلية الرب سبحانه وتعاقب أفعاله شيئاً قبل شيء إلى غير غاية، كما تتعاقب شيئاً بعد شيء إلى غير غاية، فلم يزل فعالاً.

قالوا: والفعل صفة كمال، ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل قالوا: ولا يقتضي صريح العقل إلاّ هذا، ومن زعم أنّ الفعل كان ممتنعاً عليه سبحانه في مدد غير مقدرة لا نهاية لها ولا يقدر أن يفعل، ثم انقلب الفعل من الاستحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتي من غير حدوث سبب ولا تغير في الفاعل؛ فقد نادى على عقله بين الأنام.

قالوا: وإذا جاز هذا في العقول جاز أن ينقلب العالم من العدم إلى الوجود من غير فاعل، وإن امتنع هذا في بدايه العقول فكذلك نجد إمكان الفعل وانقلابه من الامتناع الذاتي إلى

(١) أي أهل السنّة.

الإمكان الذاتي بلا سبب، وأمّا أن يكون هذا ممكناً وذاك ممتنعاً فليس في العقول ما يقضي بذلك.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل لم يَرِد بنفيه ولا إثباته كتاب ناطق ولا سنة متبعة فيجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن، كالتسلسل في المؤثر محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرين كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلّما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأنّ كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجبٌ في كلامه، فإنه لم يزل متكلما إذا شاء ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإنّ كل حيّ فعال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد: «كلّ حيّ فعال»[1] ولم يكن ربنا سبحانه قط في وقت من الأوقات المحققة أو المقدرة معطلاً عن كماله من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما يتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً وذلك من لوازم ذاته، فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أوّل له، فلكلّ مخلوق أوّل، والخالق سبحانه لا أوّل له، فهو وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن، قالوا: وكلّ قول سوى

(١) لم أجده في الرد على الجهمية ولا نقض المريسي، وإنما قال في رده على المريسي (١/ ٢١٥): « كلّ حيٍّ متحرك».

هذا فصريح العقل يردّه ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأنّ الرب سبحانه لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد أمرين لا بد له منهما، إمّا أن يقول بأنّ الفعل لم يزل ممكناً، وإمّا أن يقول لم يزل واقعا، وإلا تناقض تناقضاً بيّناً حيث زعم أنّ الربّ سبحانه لم يزل قادراً على الفعل والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له، وهذا قولٌ ينقض بعضه بعضاً»[1].

❁ ❁ ❁

(١) شفاء العليل (ص١٥٦). وانظر كذلك منهاج السنة (١/ ١٤٤) وما بعد و (١/ ١٥٧) وما بعد.

المحور الثالث: عموم خلقه تعالى

الذي عليه إجماع أهل السنة الإيمانُ بعموم خلقه سبحانه لكل شيء، كما قال عزوجل: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وقال: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

قال شيخ الإسلام: «وأصل ذلك تقريرهم: أنّ الله خالق كل شيء، ولا خالق غيره، وهذا مذهب سلف الأمّة وأئمّتها وسائر أهل السنة والجماعة، وهو أحسن ما امتاز به الأشعري عن طوائف المتكلمين، وبالغ في ذلك حتى جعل أخصّ أوصاف الربّ القدرة على الاختراع، وزعم أنّ هذا معنى الإلهية»[(١)].

وما ذكره شيخ الإسلام نلحظ فيه ربطه بين عموم خلقه وبين انفراده بالخلق، فلا خالق إلاّ هو سبحانه، قال السفاريني رحمه الله: «فكل ما سواه سبحانه بأسمائه وصفاته مُحدَث مسبوق بالعدم، وهذا المتفق عليه عند سلف الأمة وأئمتها من أنّ الله تعالى خالق كل شيء وربُّه ومليكُه، وأنّه خالق كل شيء بقدرته ومشيئته، وأنّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهو سبحانه وتعالى خالق الممكنات المحدثات من الأجسام والأعراض القائمة بالحيوان والجماد والمعادن والنبات وغيرها.

(١) بغية المرتاد (ص٢٦١).

وهذا الذي دلّت عليه الكتب المنزلة، وأخبرت به الرسل المرسلة وعليه سلف الأمّة وأئمتها بل وعليه جماهير العقلاء وأكابرهم من جميع الطوائف»[1].

خلق الله الشر

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، وفي قراءة بتسكين اللام أي ﴿خلْقه﴾ وفي تفسيرها عدد من الأقوال[2]، قال البقاعي: «ولما كان هذا الإحسان عاماً، خصّه بأن وصفه – على قراءة المدني والكوفي – بقوله: ﴿خلقه﴾ فبيّن أنّ ذلك بالإتقان والإحكام، كما فسر ابن عباس رضي الله عنهما من حيث التشكيل والتصوير، وشق المشاعر، وتهيئة المدارك، وإفاضة المعاني، مع المفاوتة في جميع ذلك، وإلى هذا أشار الإبدال في قراءة الباقين، وعبّر بالحُسن لأنّ ما كان على وجه الحكمة كان حسناً، وإن رآه الجاهل القاصر قبيحاً»[3].

ولهم في توجيه وإعراب هذه اللفظة وجوه ذكرها ابن عادل فقال: «قوله: ﴿خلقه﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: بسكون اللام، والباقون بفتحها، فأما الأُولى ففيها أوجه:

أحدها: أن يكون ﴿خلْقه﴾ بدلاً من: ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ بدل اشتمال والضمير عائد على ﴿كل شيء﴾ وهذا هو المشهور.

الثاني: أنّه بدل من (كُلّ) والضمير في «هذا» عائد على «الباري» تعالى، ومعنى ﴿أَحۡسَنَ﴾ حسن لأنه ما من شيء خلقه إلاّ وهو مرتب على ما يقتضيه الحكمة، فالمخلوقات كلّها حسنة.

---

(١) لوامع الأنوار (١/ ٢٧٧).

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٢٠/ ١٧٠).

(٣) نظم الدرر (١٥/ ٢٤٣).

الثالث: أن يكون ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ مفعولاً أول، و ﴿خلْقه﴾ مفعولاً ثانيا، على أن يضمن ﴿أَحۡسَنَ﴾ معنى أعطى وألهم. قال مجاهد: وأعطى كل جنس شكله، والمعنى خلق كل شيء على شكله الذي خص به.

الرابع: أن يكون ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ مفعولا ثانيا قُدِّم و ﴿خلقه﴾ مفعولاً أوّل أُخِّر على أن يضمن ﴿أَحۡسَنَ﴾ معنى ألهم وعرف.

قال الفراء: ألهم كل شيء خلقه فيما يحتاجون إليه فيكون أعلمهم ذلك، وقال أبو البقاء: ضمّن ﴿أَحۡسَنَ﴾ معنى عرَّف، وأعرف على نحو ما تقدم إلا أنه لا بد أن يجعل الضمير لله تعالى، ويجعل الخلق بمعنى المخلوق أي عرف مخلوقاته كل شيء يحتاجون إليه فيؤول المعنى إلى معنى قوله: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

الخامس: أن تعود الهاء على (الله) تعالى وأن يكون ﴿خلْقَه﴾ منصوباً على المصدر المؤكد لمضمون الجملة كقوله: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ وهو مذهب سيبويه أي خلقه خلقاً، ورُجِّح على بدل الاشتمال بأنّ فيه إضافة المصدر إلى فاعله، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول وبأنه أبلغ في الامتنان لأنه إذا قال: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ كان أبلغ من { **أحسن خَلْقَ كل شيء** } ؛ لأنه قد يحسن الخَلْق وهو المحاولة ولا يكون الشيء في نفسه حَسَناً، وإذا قال: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ اقتضى أنّ كل شيء خلَقه حسن بمعنى أنه وضع كل شيء في موضعه»[1].

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٤٧٧).

وقال الله: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾[النمل: ٨٨]، قال ابن عادل: «أي: انظروا صنع الله وعليكم به، والإتقان: الإتيان بالشيء على أكمل حالاته،... ومعنى ﴿أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ أي: أحكمه»(١).

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾[الأعلى: ٢]،قال ابن كثير: «أي: خلَق الخليقة وسوّى كل مخلوق في أحسن الهيئات»(٢).

ودلالة الآيات وغيرها أنّ الله نفى عن خلقه القبح والخلل، ولا شكّ أنّ الخلل والقُبح شر، سواء ما كان من أفعال المكلفين أو غيرها.

وقد صح عنه ﷺ من حديث علي رضي الله عنه في حديث الاستفتاح بالليل قوله: «**لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك**»(٣).

قال الطحاوي: «فتأملنا قوله ﷺ: «**والشر ليس إليك**» فوجدناه محتملاً أن يكون أراد به: والشر غير مقصود به إليك، لأنّ من يعمل الخير يقصد به إلى الله عز وجل رجاء ثوابه وإنجاز ما وعد عليه، ومن عمل شراً فليس يقصد به إلى الله عز وجل وإن كان كلّ واحد من الخير ومن الشر فمن الله عز وجل، كما قال عز وجل: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾[النساء: ٧٨] أي: فإنّ ذلك كله من عند الله فييسر أهل السعادة للخير فيعملونه

(١) اللباب (١٥/ ٢٠٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٣٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (ح٧٧١) ولفظه طويل.

فيثيبهم ويجازيهم عليه وييسّر أهل الشقاء للشر فيعملونه فيعاقبهم عليه إلاّ أن يعفو عنهم فيما يجوز عفوه عن مثله وهو ما خلا الشرك»[1].

وقال النووي: «أمّا قوله: «**والشر ليس إليك**» فمما يجب تأويله، لأنّ مذهب أهل الحقّ أنّ كل المحدثات فعل الله تعالى وخلْقُه، سواء خيرها وشرها، وحينئذ يجب تأويله، وفيه خمسة أقوال **أحدها**: معناه لا يُتقرَّب به إليك، **والثاني**: معناه لا يُضاف إليك على انفراده، لا يقال: يا خالق القردة والخنازير و ياربّ الشر ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء ورب كل شيء، وحينئذ يدخل الشر في العموم، **والثالث**: معناه والشر لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح، **والرابع**: معناه والشر ليس شرا بالنسبة إليك فإنك خلقته بحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين، **والخامس**: حكاه الخطابي أنه كقولك: فلان إلى بني فلان إذا كان عِداده فيهم أو صفوه إليهم»[2].

وكل هذه الأقوال مردّها إلى أنّ المعنى: الشّرُّ لا ينسب إليك، وهو كذلك فليس في خلق الله ولا في فعله شر في نفسه، وإن كان شراً بالنسبة لبعض خلقه.

فهذه النصوص وغيرها تدلّ على أنّ أفعال الله كلها خير وحكمة، وخلقه كله خير، ليس فيها شرّ محض ولا ضرر محض، بل يفعل ويخلق بعلم وحكمة ورحمة.

وخيريّة الإله أمر متفق عليه بين العقلاء من أتباع الأديان حتى تلك المحرفة والوضعية والفلسفية، إذ الربّ في تصوّر الجميع يجب أن يكون مصدر جلب الخير ودفع الشر، وقد وقع

(١) شرح مشكل الآثار (٤/ ٩٥).

(٢) المنهاج (٦/ ٥٩).

بعض الناس في إشكال بين هذه المسلّمة وبين حقيقة وجود الشر في العالم، سواء كان الشر من فعل الإنسان كالظّلم والقتل والسرقة ونحوها، أو ما يحدث في الكون من الزلازل والأمراض والفيضانات ونحوها، فكيف يوفّقون بين خيريّة الإله وبين خلقه لهذه الشرور؟

ومشكلة وجود الشر هي المعضلة الأكثر حضوراً في الفكر الفلسفي، وتسمّى بمعضلة أبيقور[١]، ويعدّ من أوائل الذين ناقشوا الفكرة من زاوية منطقية، وتقوم فكرته على أنّه إذا كان هناك إله ذو قدرة كليّة وخيريّة كلية فالنتيجة هي عدم وجود الشر، وبما أن الشّر موجود حتما فهذا يعني أنّ الإله غير جدير بالعبودية لأنّه غير كامل القدرة أو غير كامل الخيرية أو أنه غير موجود أصلاً[٢].

والإيمان بعموم خلق الله تعالى مركوز في أصل الفطرة، ولم يخالف فيه إلا بعض الفلاسفة وبعض أتباع الديانات الذين أنكروا أن يكون الله خالقاً للشر، ومن أشهر القائلين بذلك المجوس[٣]والديصانية[٤] والمزدكية[٥]، قال ابن حزم حاكيا عنهم حجتهم على قولهم هذا:

---

(١) قصة الحضارة (٨/ ١٦٧).

(٢) مشكلة الشر ووجود الله، https: / /yaqeen.net /

(٣) هم عبدة النيران القائلون أن للعالم أصلين نور وظلمة، وهم من أقدم الطوائف وأصلهم من بلاد فارس، ومسائل المجوس كلها تدور حول قاعدتين: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية: سبب خلاص النور من الظلمة، ولهم في هذا تفصيلات ومذاهب شتى، انظر الملل والنحل(٢/ ٢٥٧) وما بعدها.

(٤) أتباع ديصان وقيل ابن ديصان، كان أسقفا بالرهاء، سمي ديصانا نسبة إلى نهر يسمى ديصان وجد عليه منبوذا وهو من القائلين بالأصلين النور والظلمة فالنور يفعل الخير قصدا واختيارا والظلمة تفعل الشر طبعا واضطرارا، انظر الملل والنحل(٢/ ٢٧٨) والكامل في التاريخ لابن الأثير(١/ ٢٩٤).

(٥) أتباع مزدك، ظهر في أيام قباذ بن فيروز والد أنوشروان ودعاه إلى مذهبه فأجابه، ثم ظفر به أنوشروان وعلم خبث مذهبه فقتله، والمزدكية من فرق المجوس القائلين بالأصلين النور والظلمة، فإن مزدك ادعى أنه يدعو =

«قالوا: وجدنا الحكيم لا يفعل الشر، ولا يخلق خلقاً ثم يسلّط غيره عليه، وهذا عيب في المعهود، ووجدنا العالم كله ينقسم قسمين، كل قسم منهما ضد الآخر كالخير والشر، والفضيلة والرذيلة والحياة والموت والصدق والكذب، فعلمنا أنّ الحكيم لا يفعل إلاّ الخير، وما يليق فعله به، وعلمنا أنّ الشرور لها فاعل غيره وهو شر مثلها»[(١)].

ومقصودهم بهذا النفي تنزيه البارئ بناء على أن خالق الشر عندهم شر هو بنفسه، ولهذا علّلوا وجود الشر بأنه مخلوق بواسطة، قال ابن حزم رحمه الله: «فإنّ المتكلمين ذكروا عنهم أنهم يقولون: إن البارئ عزوجل لما طالت وحدته استوحش فلما استوحش فكّر فكرة سوء فتجسّمت فاستحالت ظلمة فحدث منها أهرمن وهو إبليس... وشرع أهرمن في خلق الشر»[(٢)]، فحتى إبليس ابتعدوا عن التلفظ بخلق الله له وكذلك الظلمة، بل أضافوا خلقه إلى نفسه حيث قالوا «فاستحالت» ولم يقولوا: خلقها الله، لأنهم يعلمون أنه يلزمهم في هذا ما يلزمهم في سائر الشرور.

وهذا التصور الفاسد الذي ظنوه مقتضى التنزيه هو الذي ساعد على انتقال العقيدة الزرادشتية[(٣)] من التوحيد إلى الثنوية[(٤)] فجعلوا للخير إلها وللشر إلها آخر[(٥)].

= إلى دين الخليل عليه السلام وكان تابعا لزرادشت في بعض ما جاء به، وكان مع هذا إباحيا يدعو إلى شيوع المال والنساء، وحرم على أتباعه اللحم، انظر الملل والنحل(٢/ ٢٧٥)، والكامل لابن الأثير(١/ ٣٧٧ و٣٩٥).

(١) الفصل (١/ ٩٣)، شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ١٠٢).

(٢) الفصل (١/ ٨٦).

(٣) أصحاب زرادشت بن بورشسب وقال ابن الأثير بن سقيهان، قيل إن دعوته كانت عبادة إله واحد لاشريك له، وزعم أن الموجودات وجدت من امتزاج النور والظلمة ومن امتزاجهما حدثت الصور والتراكيب =

وهذا الخلط كله نتج عن التباس لدى كل هؤلاء الملاحدة وغيرهم من المجوس وأشباههم من الإسلاميين، في أمرين:

الأول: أنهم لم يفرقوا بين فعل الله القائم به وبين مفعوله المنفصل عنه، فالشر في الثاني لا في الأول، والشّر لا ينسب إلى خالقه بل إلى فاعله وفرق بينهما، وذلك كالفرق بين الخياط الذي يخيط الثوب بإتقان وبين لابس الثوب على غير ما خيط له، فيُذَمّ اللابس دون الصانع، ولله المثل الأعلى.

الأمر الآخر: أنهم لم يفرقوا بين الشر المحض الذي لا يكون فيه حكمة ولا خير ولا مصلحة، وبين الشر النسبي الذي يكون فيه شر لبعض خلقه وخير لبعض آخر، فهذا الشر وإن لم ينسب إليه أدباً معه تعالى فهو خالِقُه وله فيه حكمة وخير ومصلحة يعلمها البعض وتخفى عن البعض، وكل ما ناره في الأرض من أنواع الشرور هو من هذا القبيل.

وبهذا نعلم أنه لا تعارض بين الخيرية المطلقة للرب تبارك وتعالى وبين هذا الشر الموجود في العالم.

قال ابن القيم رحمه الله في الفرق بين الحسنة والسيئة: «أنّ الحسنة مضافة إليه لأنّه أحسن بها من كلّ وجه وبكلّ اعتبار، فما من وجه من وجوهها إلاّ وهو يقتضي الإضافة إليه، وأمّا

= وهما يتقاومان ويتغالبان وأن الله لا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة مع أن الله هو خالق النور والظلمة وهو مزجهما وخلطهما، انظر الكامل لابن الأثير(١/ ٢٢٥) والملل والنحل(٢/ ٢٦٤) وما بعد.

(٤) مذهب من يزعم أن النور والظلمة أزليان قديمان متساويان في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل، انظر الملل والنحل(٢/ ٢٦٨).

(٥) انظر الأسفار المقدسة لوافي(ص١٦٤).

السيئة فهو سبحانه إنّما قدّرها وقضاها لحكمته، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإنّ الربّ سبحانه لا يفعل سوءاً قط كما لا يُوصف به ولا يُسمّى باسمه، بل فِعْلُه كلّه حسَن وخير وحكمة، كما قال تعالى: ﴿بيده الخير﴾، وقال أعرف الخلق به: "**والشر ليس إليك**" فهو لا يخلق شراً محضاً من كلّ وجه، بل كل ما خلقه ففي خلقه مصلحة وحكمة، وإن كان في بعضه شرٌ جزئي إضافيّ، وأمّا الشر الكلّي المطلق من كل وجه فهو تعالى مُنَزّه عنه وليس إليه»[1].

وقال كذلك: «فتبارك وتعالى عن نسبة الشرّ إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشّر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شراً، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشرّ في بعض مخلوقاته لا في خَلْقه وفعله، وخلقُه وفعلُه وقضاؤه وقدَرُه خيرٌ كله، ولهذا تنزّه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلاّ في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كلُّه، والشّر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أنّ الشر ليس إليه»[2].

وقال كذلك: «ونكتة المسألة، الفرق بين ما هو فِعْلٌ له تستلزم محبّته وقوعه منه، وبين ما هو مفعولٌ له لا تستلزم محبته له وقوعه من عبده، وإذا عُرف هذا فالظّلم والكُفر والفسوق والعصيان وأنواع الشرور واقعةٌ في مفعولاته المنفصلة التي لا يتّصف بها، دون أفعاله القائمة به، ومن انكشف له لهذا المقام فهم معنى قوله ﷺ: "**والشر ليس إليك**" فهذا الفرق العظيم يزيل أكثر الشُّبه التي حارت لها عقولُ كثير من الناس في هذا الباب، وهدى الله الذين

(١) شفاء العليل (١٦٩).

(٢) السابق (ص١٧٩).

آمنوا لما اختلفوا فيه من الحقّ بأذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فما في مخلوقاته ومفعولاته تعالى من الظّلم والشرّ فهو بالنسبة إلى فاعِله المكلّف الذي قام به الفعل، كما أنه بالنسبة إليه يكون زنا وسرقةً وعدواناً وأكلا وشربا ونكاحاً، فهو الزاني السارق الآكل الناكح، والله خالق كل فاعل وفعله، وليست نسبة هذه الأفعال إلى خالقها كنسبتها إلى فاعلها الذي قامت به، كما أنّ نسبة صفات المخلوقين إليه كطُوله وقِصَره وحُسْنه وقبحه وشكله ولونه ليست كنسبتها إلى خالقها فيه، فتأمّل هذا الموضع، وأعط الفرق حقّه وفرّق بين النسبتين، فكما أن صفات المخلوق ليست صفات لله بوجه، وإن كان هو خالقها، فكذلك أفعاله ليست أفعالاً لله تعالى، ولا إليه،وان كان هو خالقها»[1].

أفعال العباد

وكذلك خالف في عموم خَلْقِه تعالى القدريّة الذين زعموا أنّ الله لم يخلق أفعال العباد وإنما هم خلقوا أفعالهم، قال أبو الحسن الأشعري: «أجمعت المعتزلة على أنّ الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي ولا شيئاً من أفعال غيره»[2]، ولذا سمّاهم السلف مجوس هذه الأمة[3]، وأضافوا إلى ذلك نفي قدرته تعالى على أفعال الحيوان الاختيارية وأخرجوها من عموم خلقه من جهة ما يقتضيه أصل العدل الذي بنوه على أن الله منزه عن الظلم والجور، إذ خلْقُ الكفر والمعصية في العبد ثم عقوبته عليها ظلم في تصور هؤلاء، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «القدرية الثانية المجوسية: الذين يجعلون لله شركاء في خلقه... فيقولون: خالق الخير، غير خالق الشر،

(١) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٢).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٨).

(٣) الإبانة لابن بطة (٢/ ٩٥).

ويقول من كان منهم في ملّتنا: إنّ الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضا ويقولون: إنّ جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه فيجحدون مشيئته النافذة وقدرته الشاملة، ولهذا قال ابن عباس: "القدر نظام التوحيد فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده"[(١)]، ويزعمون أن هذا هو العدل ويضمون إلى ذلك سلب الصفات، ويسمونه التوحيد»[(٢)].

واختلفوا فيما هو شر بمعنى المرض ونحوه، فقال جمهور المعتزلة إن الله يخلق الشر الذي هو مرض والسيئات التي هي عقوبات، وهو شر في المجاز وسيئات في المجاز، وقال عباد[(٣)]: إنّ الله لا يخلق شيئاً نسمّيه شراً أو سيئة في الحقيقة[(٤)].

ويبدو أنّ عباد بن سلمان عندما نفى خلق الله للشر قد طَرد أصل المجوس ونحوهم ممن يرى أنّ الشرور مطلقاً لا تصدر عن البارىء، ولا يتصوّر عندهم صدور المتضادات عن ذات واحدة.

وبناء عليه طردوا هذا الأصل ونفوا خلق الله أفعالَ العبد تنزيهاً لله عن الظلم ـ زعموا ـ وهذا النفي منهم معناه أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على أفعال العبد.

---

(١) أخرجه ابن بطة في القدر(٢/ ١٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى(٨/ ٢٥٨).

(٣) أبو سهل عباد بن سلمان البصري المعتزلي من أصحاب هشام الفوطي، السير (١٠/ ٥٥١).

(٤) إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢٧١)، والانتصار للخياط ص٤٧ و٦٥، وانظر مقالات الإسلاميين (١/ ٣١٢).

قال القاضي عبدالجبار: «والغرض به الكلام في أنّ أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها»[1].

ويقول في موضع آخر: «اتفق أهل العدل على أنّ أفعال العباد من تصرّفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عزوجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأنّ من قال: إنّ الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظُم خطؤه»[2].

وقد ردّ عليهم سائر أهل الملة من السلف والخلف، وأنكروا عليهم مقالتهم التي تتصادم مع نصوص قطعية كثيرة وأصول عقلية صريحة لا يتسع البحث لسردها [3]، والغرض أن الإيمان بعموم خلقه تعالى أصل من أصول الإيمان والإسلام والفطرة، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ومعلوم أنّ أحداً من الخلق لم يزعم أنّ الأنبياء والأحبار والرهبان والمسيح بن مريم شاركوا الله في خلق السموات والأرض، بل ولا زعم أحد من الناس أنّ العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلها مساوياً لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله: مقرون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون أنّ الشريك مملوك له، سواء كان ملكاً أو نبياً أو كوكباً أو صنماً كما كان مشركوا العرب يقولون في تلبيتهم: "لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك، لك وما ملك" وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والآراء والديانات فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٣).

(٢) المغني(٨/ ٣).

(٣) انظر شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ٤٤٦) وكتاب خلق أفعال العباد للإمام للبخاري.

ذلك قول الثنوية الذي يقولون بالأصلين، النور والظلمة، وإنّ النور خلق الخير والظّلمة خلقت الشر، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين، أحدهما: أنها محدثة فتكون من جملة المخلوقات له، والثاني: أنها قديمة لكنها لم تفعل إلاّ الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأنّ الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] ومعلوم أنّ المشركين من العرب الذي بعث اليهم محمد ﷺ أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرّون بأنّ الله خالق كل شيء... فقد تبيّن أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقا لغير الله كالقدرية وغيرهم، لكن هؤولاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا إنهم خلقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مُبدعة لبعض الأمور هم مع الإقرار بالصّانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة لا يقولون إنّها غنيّة عن الخالق، مشاركة له في الخلق، فأمّا من أنكر الصانع فذاك جاحد معطّل للصّانع، كالقول الذي أظهره فرعون، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرين بوجوده، فإنّ هذا التوحيد الذي قرّروه

لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون بل يقرّون به مع إنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام»[1].

❁ ❁ ❁

نهاية الجزء الثّالث، ويتلوه الجزء الرّابع:

في قوله تعالى: :﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾

والله الموفق وهو المعين.

(١) التدمرية (١٧٦-١٨٢) بتصرف يسير.